التذكرة في علم مصطلح الحديث

جمعها: الشيخ عبد الرزّاق المهدي

اعتنى بها: محمد أيمن الحبيبي

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعدُ، فإن الله قد بعث محمدا صلى الله عليه وسلم رسولا إلى الناس كافّة بشيرا ونذيرا، وأنزل عليه الكتاب وعلّمه الحكمة، فقام صلوات الله وسلامه عليه بتبليغ الرسالة خير قيام، وفسّر للصحابة الكرام كلام الله عزّ وجلّ ووضّحه وبيّنه، وشرح أحكام الحلال والحرام والعبادات وغيرها؛ فلمّا أتمّ ما كلّفه الله به أتاه أجله وتوفّاه الله بعد أن خيّره كما في الصحيحين من حديث أبي سعيد فاختار الآخرة على الدنيا صلوات الله وسلامه عليه.

ثمّ قام الصحابة مِن بعدِه بحمل راية الإسلام، واجتهدوا في الدعوة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة تارةً، وبالسيف والقتال تارةً أخرى، فانتشر الإسلام في بقاع الأرض؛ ومع مُضيّ عقود من السنين معدودة أصبحت راية التوحيد عالية خفّاقة على عشرات البلدان والأقاليم، ولله الحمد رب العالمين.

وقد أَمرَنا الله تعالى باتباع النبي صلى الله عليه وسلم، فقال جلّ من قائل: {قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول} النور: 52 وقال أيضا: {وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين} الأنفال: 1 وقال سبحانه: {من يطع الرسول فقد أطاع الله} النساء: 79 وقد اشترط الله على العبيد الاتباعَ دليلا على صدق محبتة كما في قوله عزّ وجلّ: "قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله

غفور رحيم"(آل عمران: 31) فجعل اتباع النبي صلى الله عليه وسلم علامة على محبته تبارك وتعالى و رتّب على ذلك محبته سبحانه للعبد، ومن أحبّه الله فقد فاز قطعا، وتلك غاية ما يتمنى كلُّ مسلم ومسلمة.

ومن المعلوم أنّ اتباع النبي صلى الله عليه و سلم إنّما يتحقّق باتباع سنته؛ وللسُّنة مكانة أساسيّة من الدين؛ وهي ممّا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغه للناس، ففي الصحيحين من حديث أبي بكرة الثقفي مرفوعًا: "ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب" قال ذلك في حجّة الوداع؛ كما دعا صلى الله عليه و سلم لحامل الحديث النبوي و ناشره بالنضارة، وهي البهاء والجمال؛ فقد أخرج الشافعي وأحمد وأصحاب السنن من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "رحم الله امرأ سمع منّا مقالة فحفظها ووعاها وأدّاها كما سمعها، فرُبّ مبلغ أوعى من سامع" والحديث صحيح وله شواهد كثيرة، حتى إنّ السيوطي رحمه الله أدرجه في قسم المتواتر.

وإنّما دعا النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث للمبلّغ الذي حفظ عنه المقالة أي الحديث وأدّاها على الوجه الصحيح؛ وذلك لا يكون إلّا من خلال التثبت في رواية الحديث، الأمر الذي يتوقف على معرفة الصحيح من السقيم. وبهذا تَعلَم أنّ علم الحديث هو الميزان بالنسبة لسائر علوم الشريعة: فالفقيه والأصولي والمفسّر والداعية والواعظ يحتاج جميعهم لعلم الحديث، ومن كان لا يميّز بين الحديث الصحيح والسقيم فإنه سيصدر عنه خطأ كثير، فقد يستدلّ بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، وقد يردُّ أحاديث صحيحة كما وقع للزمخشري مثلاً – عفا الله عنه – فكم ردّ في

"الكشّاف" من حديث صحيح ثابتٍ، واستَدلّ في مقابل ذلك بأحاديثَ واهية أو موضوعة رغم كون الرجل متضلّعا في علوم العربية والفقه والأصول وغيرها.

ولمّا كانت الأخبار تحتمل الصدق وعدمَه كان لزاما وضْعُ قواعدَ يميز من خلالها المقبول من المردود، فانبرى علماء السنة للقيام بهذه المهمّة الجليلة فأبدَوا وأعادُوا ووَفَّوا وبرعُوا؛ فجزاهم الله خير الجزاء.

<u>سبب التأليف:</u>

قصدتُ عبر هذه الورقات تقريبَ عِلم المصطلح للطلبة والطالبات؛ فقد رأيتُ أكثرَ الكتب المتوفرة في المكتبات لا تخلو من تطويلٍ بذكر الأقوال المتعددة والتفصيلات فضلًا عن التوسُّع في إيراد النُّكات مع ما قد يَصحب ذلك من تعقيد في الطرح وإلغازٍ في العبارات.

لذا عَمَدتُ إلى الاختصار في هذا الجمع قدر المستطاع، فذكرتُ الأبحاث الضرورية واقتصرت في المسألة غالبا على قول واحد يكون هو الراجح إن شاء الله؛ سائلا المولى عزّ وجلّ الإخلاص والسداد في القول والعمل؛ إنه خير مسؤول، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

<u>نشأة علم مصطلح الحديث</u>

يلاحِظ المتدبر لنصوص الوحيين حثَّ الشارع على التثبّت في نقل الأخبار.

قال تعالى: "يا أيها اللذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا..." وفي قراءة: "فتثبتوا".

وأخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن المغيرة بن شعبة وسمرة بن جندب، كلاهما يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم: "من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبَيْن".

فقوله صلى الله عليه وسلم " يُرى" بمعنى يُظنّ، و فيه دليل على حرمة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يَتثبت الراوي من صحة الحديث.

وإنّما يكون التثبت بأحد أمرين: أوّلُهما نقلُ الحديث من كتاب معتمَد مشتمِل على الصحيح، وثانيهِما الوقوف على كلام عالم متخصّص قد حَكم على الحديث بالصحة.

التثبتُ في طريق نقل الحديث إذًا واجبٌ شرعي؛ وقد أخرج مسلم في المقدمة بسنده عن عبد الله بن المبارك قال: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".

وكان الصحابة يتثبتون في قبول الأخبار ونقلِها، حتى إنّ عمر كان يمنع صغار الصحابة من التحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة كبار الصحابة خَشية أن يخطئوا.

ثمّ كان في التابعين من بعدُ الصادقُ وغير الصادق، والتابعون هم من أدرك الصحابة. فالتزم أهل السنة بأخذ الحديث عن العدول الثقات من التابعين وأعرضوا عمّن سواهم، وقعّدوا القواعد والمصطلحات.

ولقد بقيت هذه القواعد متداولة على ألسنة العلماء متناثرةً في بطون الكتب إلى أن عمد الإمام أبو محمد الرامهرمزي المتوفى سنة 360 هـ إلى تأليف كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي"

وكان بذلك أوّل من أفرد قواعد علم الحديث بالتأليف، فجمع ما كان متفرّقا إلّا أنّه لم يستوعب المسائل بتمامها، وفاتته بعض الأبحاث الهامّة.

ثمّ تلاه الإمام أبو عبد الله الحاكم المتوفى سنة 405 هـ في كتابه "معرفة علوم الحديث" وجاء من بعده الخطيب البغدادي وأبو عمر بن عبد البر ثمّ القاضي عياض السبتي وغيره من العلماء الذين صنفوا في علم الحديث وقواعده، إلى أن قام الشيخ أبو عمرو المعروف بـ "ابن الصلاح" المتوفى سنة 643 هجرية بتصنيف كتابه الشهير "المقدمة في علوم الحديث" جَمع فيه القواعد والمصطلحات الحديثية معتمدا على كتاب "المعرفة" للحاكم مضيفا إليه فوائدَ وفرائد من كُتب الخطيب وابن عبد البر والقاضي عياض وغيرهم.

نالت "مقدمة" ابن الصلاح قَبول العلماء قاطبة، فعكفوا على دراستها، فمِن مختصرٍ لها وشارِح ومنتقِد ومنتصِر ومنكّت عليها ومحشٍّ ومعلِّق وموضّح لخفاياها وناظمٍ لأفكارها..

اختصر الإمام النووي رحمه الله المتوفى سنة 676 هـ مقدمة ابن الصلاح في "الإرشاد" ثمّ في "التقريب" الذي شرحه السيوطي المتوفى سنة 911 هـ في كتابه "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي"؛ كما نظم الامام العراقي تـ 806 هـ مقدمة ابن الصلاح في نحوٍ مِن ألف بيت؛ يقول رحمه الله: {نظمت فيها ابن الصلاح أجمعه   وزدتها علما تراه موضعه}

كما شرح الإمام السخاوي تـ 906 هـ "المقدمة" شرحًا علميا وافيا؛ ثمّ نظمها كذلك السيوطي تـ911 في ألفيّة قال في مطلعها:

فائقة ألفية العراقي   في الجمع والإيجاز واتّساق

وممّن أَلّف في المصطلح أيضا الشيخ عمر بن محمد البيقوني المتوفى سنة 1080 هـ حيث وضع منظومةً في أربعٍ و ثلاثينَ بيتا لَقِيت رواجًا نظرًا لصِغر حجمها وسهولة عبارتها، وشَرَحها جماعة من العلماء منهم الإمام الزرقاني المتوفى سنة 1166 هـ رحمه الله، والشيخ ابن عثيمين رحمه الله؛ إلّا أنّ في هذين الشرحين اختصارا مفرطا وغموضا في العبارة بالنسبة للطالب المبتدئ.

وشَرَح الشيخ عبد الله سراج الدين الحلبي البيقونية لكنّه كان يُكثر أحيانا من ذكر الأقوال في المسألة الواحدة ويُطيل، على أنّ شرحه يمتاز بالسهولة والتبسيط بالإضافة إلى كثرة إيراد الأمثلة.

ونحن في هذه التذكرة في علم المصطلح نستشهد ببعض أبيات البيقونية ولا نعتمدها كاملةً للأسباب التالية:

1- عدم موافقة ترتيب أبياتها لمسائل كتب المصطلح.

2- غياب الدقة في بعض تعريفاتها، نحو قول الناظم: {ومرسَل منه الصحابي سقط}

3- إهمال العديد من الأبحاث الهامّة في علم مصطلح الحديث، مثل المعلّق والناسخ والمنسوخ ومختلف الحديث ورواية المجهول وتعريف الصحابي وغيرها..

لكنّي أقول إنّ في حفظ البيقونية لمن عَجز عن ألفية العراقي أو السيوطي خيرٌ كثير؛ والله وليّ التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

<u>نوعا علم الحديث:</u>

1 – الرواية: وهي أخذ الحديث عن الشيوخ بواسطة السماع أو القراءة على الشيخ أوالإجازة ونحو ذلك، وإسناد ذلك الى قائله.

2 – الدراية: وهي علم بقواعد الحديث وأحوال الرواة والعلل ومعرفة الصحيح من الضعيف وغير ذلك.

<u>تعريف بعض المصطلحات:</u>

السند: هو الطريق الموصلة الى المتن؛ والسند والإسناد شيءٌ واحد عند جمهور العلماء.

المتن: هو ما ينتهي اليه السند من الكلام.

مثال: مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا"

مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر = السند.

"البيعان بالخيار ما لم يتفرقا" = المتن.

المُخرِج: و يجوز تشديد الراء – المخرِّج – : هو من جَمع الأحاديث بأسانيدها في كتابٍ له. كالإمام البخاري والإمام مسلم.

المُسنِد: هو من يروي الحديث بسنده إلى قائله، سواءٌ كان عالما بالدراية أم لا.

المحدِّث: هو من يَشتغل بعلم الحديث ويُتقن قواعده ويُكثر من حِفظه وسَرده في مجالسه وذلك بذِكر مخرّجه والصحابي والمتن.

وتتفاوت مراتب المحدّثين بين مبتدئ وكبيرٍ ومُقِلٍّ ومُستكثِر. ومن حَفظ في زماننا بضعة ألاف حديث بالصورة المتقدمة استَحقّ لقب "محدّث". وعلى هذا فإنّه يوجَد اليوم عشراتُ المحدّثين في بلاد الإسلام.

الحافظ: هو أرفع درجةً من المحدّث؛ و قد حدّده المُناوي 1031هـ وغيرُه بأنّه " مَن يحفظ مائة ألف حديث".وقد لُقّب به جماعة من المتأخرين كالمزي وابن تيمية و الذهبي وابن القيم وابن كثير والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم.. وما أظنّ أحدا يَبلغ اليوم هذه الدرجة.

أمير المؤمنين في الحديث: لقّب به جماعة منهم مالك والثوري وشعبة بن الحجاج والبخاري.

الحديث: هو ما رُفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو وصف أو تقرير.

الخبر: مرادف للحديث عند جمهور المحدثين، ومِثله مصطلح "السنة" مرادف لهما.

السيرة: أشمل في الدلالة من السنة، وذلك أنّ السيرة تشمل حياته صلى الله عليه وسلم من حين الولادة إلى الوفاة، في حين تتعلّق السنة بالنبي صلى الله عليه وسلم بدءًا بوقت البعثة.

الأثر: يختصّ بالصحابة والتابعين عند المتأخرين؛ ولم يكن المتقدمون يخصّونهم به في الغالب.

الحديث القدسي: هو الخبر الذي يرويه النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تبارك و تعالى. ونِسبته إلى "القُدْس" – بسكون الدال – ويجوز ضمّها؛ وفيه دلالة على التقديس أي التطهير والتنزيه. قال ابن حجر الهيتمي – بالتاء لا بالثاء – ت1041: "الكلام المضاف إلى الله تعالى ثلاثة: القران والكتب السماوية السابقة والأحاديث القدسية".

*خِصال القرآن الكريم: أعظمُ أنواع الكلام المضاف إلى الله تبارك وتعالى هو القرآن الكريم الذي خصّه الله بخصال شريفة: فهو معجزة باقية، محفوظ من التغيير والتبديل، مقروء به في الصلاة، يَحرم على الجنب مسّه، يُضاعف أجرُ قارئه، تُمنع تلاوته بالمعنى، تُسمّى الجملة منه آيةً، يَكفر الجاحد له بإجماع المسلمين ولو لكلمة واحدة منه.

*الفروق بين القرآن الكريم والحديث القدسي: أمّا القرآن فإنّه وحي من الله قرأه جبريل بصوت فسمعه منه النبي صلى الله عليه وسلم وحَفظه؛ وهو متواتر كلُّه بخلاف الحديث القدسي الذي مُعْظمه رواياتُ آحاد. والقرآن مُعجِز، تحدى الله العرب أن يأتوا بمثله أو بسورة من مِثله أو بآيةٍ واحدة فلم يفعلوا ولن يفعلوا.

وأمّا الحديث القدسي فإنه يكون بواسطة جبريل وبواسطة غيره، ولا يشترط في روايته التواتر، وليس لفظُه بمعجِز. ثمّ إنّ معنى الحديث القدسي من عند الله إجماعًا، وإنّما اختُلف في لفظه، فذهب أكثرُ المتأخرين إلى أنّ اللفظ من قِبَل رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أي أنّ الله تعالى قد قاله لكنّ النبي صلى الله عليه وسلم عبّر عنه بصيغةٍ من عِنده قَرّبت المعنى للصحابة الكرام.

*صيغتا رواية الحديث القدسي: الأولى {قال صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربّه}

مثالها: ما أخرجه مسلم 577 من حديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربّه تبارك و تعالى أنه قال: "يا عبادي إني حَرّمت الظلم على نفسي وجعلتُه بينكم محرّما فلا تظالموا".

والثانية: {قال صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى}

مثالها: ما أخرجه البخاري 1904 ومسلم 1101 من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال الله تعالى: "كل عمل ابن آدم له إلّا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به".

*عدد الأحاديث القدسية: جَمع الإمام المُناوي في "الإتحافات السنية" الأحاديثَ القُدسيّة فبلغت 272 حديثا بيْن صحيحٍ وحَسن وشيءٍ يسير ضعيف.

فوائدُ عامّةٌ

*أوّلُ من دَوّن الحديث الإمامُ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتوفى سنة 124 للهجرة.

روى أبو نُعيم من طريق محمد بن الحسن عن مالك قال: "أوّلُ من دوّن العلمَ ابن شهاب الزهري"، وذَكر البخاري في كتاب العلم من صحيحه أنّ ذلك كان بأمرٍ من عمرَ بن عبد العزيز أثناء فترة خلافته.

ثمّ تتابع تلاميذ الزهري مِن بعدِه على جمع الأحاديث والآثار مرتّبةً على أبواب الفقه، وممّن صنع ذلك مالك بن أنس وعبد العزيز الماجشون وابن أبي ذئب وابن جريج ومعمر والثوري وحمّاد بن زيد وحمّاد بن سلمة وهُشَيم بن بشير والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وغيرُهم.

وقد نَظم السيوطي هذه المعلومة في الألفية قائلا:

أوّلُ جامع الحديث و الأثر   ابنُ شهابٍ آمرًا له عمر

وأوّلُ الجامع للأبواب   جماعةٌ في العصر ذو اقتراب

كابنِ جُريجٍ وهُشَيمٍ مالِكِ   ومعمرٍ ووَلدِ المبارَك

ثم تلا هؤلاءِ الشافعيُّ والحميدي والطيالسي وعبد الرزاق، ثمّ أبو بكر ابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق بن راهويه علمًا أنّ في كُتب من ذَكَرْنا الصحيحُ وغير الصحيح سِوى مالكٍ والحميدي فإنّ الضعيف عندهما نَزرٌ يسير.

*أول من احتاط في الرواية وقَصَد الصحيحَ من الحديث الإمامُ مالك؛ لكنّه لمّا روى بعض البلاغات والمراسيل والكثيرَ من الآثار عن الصحابة والتابعين وضَمَّن الموطأَ مسائلَ الفروع تَأَخّر ترتيبُه عن الصحيحين.

*أوّلُ من اقتصر على جَمع الحديث الصحيح وإفرادِه بالتأليف الإمامُ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة 256 هـ. وقد انتقى كتابه من ستمائة ألف حديث؛ وهذا العدد باعتبار المكرَّر وما صَحّ وما لا يصِحّ؛ ثمّ تبِعه وسار على طريقته الإمامُ مسلم بن الحجّاج المتوفى سنة 261 هـ.

وقد نَظَم السيوطي ذلك بقوله:

وأوّلُ الجامعِ باقتصار على الصحيحِ فَقَطِ البخاري

ومُسلمٌ مِن بَعدِه والأوّلُ على الصواب في الصحيح أَفضَلُ

ومن يُفضِّلْ مُسلما فإنّما ترتيبَه وصُنعَه قد أَحكما

وإنّما فُضِّل مُسلم لأنه كان يَجمع في صحيحه طُرقَ الحديث وألفاظَه في موضعٍ واحد فيَسهُل تناوُلُه والاستدلالُ به؛ في حين يُكرّر البخاري الحديثَ في مواضعَ متعدّدة لغرض الاستنباط واستخراج الأحكام.

*عبارة "رواه الشيخان" معناها رواه البخاري ومسلم؛ وكذلك عبارة "متفق عليه" هي بمعنى اتّفق البخاري ومسلم على إخراج ذلك الحديث لكنْ بشرطين اثنين: الأوّل أن يكون الصحابي واحدا عندهما، والشرط الثاني أن يتّفقا على اللفظ أو المعنى أي حتى وإن تغيّرت بعضُ الكلمات.

*أصحابُ السنن الأربعة: هم أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة 275 هـ، وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة 279 هـ، وأبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب النَّسائي المتوفى سنة 303 هـ، وأخيرًا أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى سنة 273 هـ، وإنّما تَأخّر ذكرُ ابنِ ماجه بسبب تراجُع سُننه، فقد تَفرّد فيها بأحاديث ضعيفةٍ جدّا بل مُنكرة.

*الكتب الستّة: هي كُتب السنن الأربعة بالإضافة إلى الصحيحين.

*الكتب التسعة: هي الكُتب الستّة بالإضافة إلى الموطأ وسنن الدارمي ومسند أحمد.

*الصحاح الثلاثة: هي صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم على الصحيحين.

وابنُ خزيمة هو أبو بكر محمد بن إسحاق، وخُزيمةُ جَدُّه، تُوفّي سنة 311 هـ؛ وابنُ حبان هو أبو حاتم محمد البُستي، تُوفّي سنة 354 هـ؛ والحاكمُ هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله، تُوفّي سنة 405 هـ.

وقد نَظَم السيوطيُّ أسماءَهم في قوله:

وخُذْهُ حيث حافظٌ عليه نَصْ ومِن مصنَّفٍ بِجَمْعه يُخَصْ

كابن خزيمةٍ ويَتْلُو مُسلِما وأَوْلِهِ البُستيَّ ثُمَّ الحاكما

ما ساهَلَ البستيُّ في كتابه بل شرطُه خَفَّ وقد وفَى به

قولُه " أَوْلِه": أي اجعَل كتابَ ابنِ حِبّان الثانيَ بعد ابنِ خزيمة ثُمَّ كتابَ المستدرك. و"البُستي" نسبةٌ إلى بلدة من سجستان – ويُقال لها أيضًا سيستان – وهي قُرب أذرَبِيجان.

وَلنَشْرَع الآن في ذِكر أنواع علوم الحديث.

1ـ الصحيح

عرّفه البيقوني بقوله:

أَوّلُها الصحيحُ وهو ما اتّصَلْ إسنادُه ولم يَشُذّ أو يُعَلْ

يَرويه عدلٌ ضابطٌ عن مِثْله مُعتمَدٌ في ضبطه ونقْله

تعريفه: هو الذي اتّصلَ سندُه بنَقْل العدل الضابط عن مِثْله إلى منتهاه من دون شُذوذٍ أو عِلّة.

شرح التعريف: اشتمل التعريف على شروطٍ خمسةٍ متى اجتمعَت في حديث كان صحيحًا بلا خلاف:

1 اتصال السند: بأن يكون كلُّ واحد من الرواة قد سَمِعه من شيخه، وهكذا إلى آخر السند، والاتصالُ عكسُه الانقطاع الذي هو عبارة عن سقوطِ راوٍ أو أكثرَ في السند.

2 العدالة: وهي تقوى الله عزّ وجلّ، بمعنى فِعل ما أَمر الله به وترْك ما نهى عنه واجتناب خوارم المروءة من خلال تعاطي الإنسان ما يُستحسن والابتعاد عمّا يُستقبح ويَشين صاحِبَه.

والتقوى ضدُّها الفسق: وهو ترك بعض الواجبات كالتهاون في أداء بعض الصلوات والفطر في نهار رمضان عمدا بلا عذر ونحو ذلك، أو فعلُ بعض المنهيّات كالكذب وأكل الربا ونحو ذلك.

والعدالة شرط في قَبول رواية الحديث وفي قبول الشهادة أيضاً؛ قال تعالى (وأشهدوا ذوَيْ عدل منكم) وقال عزّ وجلّ (ممّن تَرضَوْن من الشهداء)

والعدل: هو المسلم البالغ العاقل المتقي لله تعالى.

أ- المسلم: فلا تُقبل رواية الكافر لأنه لا يخاف الله فلا يَمتنع عن الكذب، ولأنه كذلك يُعادينا في أصل الدين، ومِثلُه المنافق. وكذلك لا تُقبل رواية الفاسق لقول الله تعالى (يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) أي تثبّتوا، فدَلّ على أنّ خبر الفاسق موقوف على ترجّح صدقِه بدليل آخَر.

ب- البالغ، فلا تُقبل رواية الصغير لأنه لا وازعَ تكليفي يَحجزه عن الكذب، وقد لا يكون الصغير مستشعرًا خطورةَ الكذب.

ج- العاقل، فغيرُ العاقل لا يدري ما يَصدر عنه من أقوال، وهذا المنزع – أعني ذهابَ العقل – هو ممّا حُرّمت لأجْله الخمرةُ وسائر المخدرات؛ ثُمّ إنّ علوم االشريعة في غِنًى عن المجانين وفاقدي العقول.

د- المتّقي، ويقابله الفاسق؛ ولا يَجتمع وصفُ الفسق مع التقوى في عبدٍ، فكلُّ عاصٍ لله فاسقٌ، وكلُّ مطيعٍ لله عَدْلٌ.

3 الضابط: وهو نوعان: ضابطٌ ضبطَ صَدْر وضابطٌ ضبطَ كتاب؛ وضبطُ الصدر بأن يحفَظ ما يُحدِّث به من حين يَسمعه إلى حين يُؤدّيه بحيث يستحضره متى شاء. وضبطُ الكتاب بأن يَصُون كتابَه ويحافظَ عليه فلا يُعِيرُه لفاسقٍ ولا لمبتدع لأنّهما قد يُغيّران فيه.

وإنّما يُعرف ضبطُ الراوي من خلال موافقته للثقات فيما يَروُون من الأحاديث؛ عِلمًا أنّ المخالفةَ النادرة لا تَضُرُّ.

4 عدم الشذوذ: أي عدمُ مخالَفةِ الراوي في روايته مَن هو أرجحُ منه.

5 عدم العلّة: العلةُ لغةً الخللُ والضعف؛ واصطلاحًا خللٌ خفيٌّ في السند أو في المتن يُؤدّي إلى ضَعف الحديث.

وسيأتي الكلام عن الحديث الشاذّ والمُعلّل في موضعه من هذه التذكرة بإذن الله.

مراتبُه سبعةٌ تختلف بحسب اختلاف أحوالِ الرواة وضبطِهم: أعلاها ما اتفق عليه الشيخان ثُمّ ما انفرد به البخاري ثُمّ ما انفرد به مسلم ثم ما كان صحيحا على شرط الشيخين ثمّ ما كان صحيحا على شرط البخاري ثمّ ما كان صحيحا على شرط مسلم ثم ما كان صحيحا على شرط غيرِهما من المحدثين كابن خزيمة وابن حِبّان مثلًا.

وهذا الترتيب التفاضلي إنّما هو بحسَب الغالب، وذلك أنّ رواية مسلم التي يَسُوقها من عدّة طُرق أو بعدّة شواهدَ عن مجموعة من الصحابة قد تَكون أحيانا أصحَّ من رواية البخاري التي يَسوقها من طريق واحدة أو بعدد أقلَّ من الشواهد.

وصحيحا البخاري ومسلم أصحُّ الكُتب بعد كتاب الله تعالى. يقول السيوطي في ذلك:

وليس في الكُتْب أصحُّ منهما بَعْد القرَان و لهذا قُدِّما

مَرويُّ ذيْن فالبخاريُّ فما لمُسلمٍ فما حوى شَرْطَهما

فشَرْطُ أَوّلٍ فثانٍ ثمّ ما كان على شَرْطِ فتًى غيرِهما

السلاسلُ الذهبية: قد شاع عند العلماء انتقاءُ أصحِّ الأسانيد وإن اختلفوا في تعيينها. ومِن أشهر السلاسل الذهبية ما اختاره البخاري: [مالك عن نافع عن ابن عمر] وتُعرَف بسلسلة الذهب.

واختار أحمد بن حنبل تـ 241 هـ وإسحاق بن راهويه تـ 238 هـ [الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه]

واختار علي بن المديني تـ 234 هـ [محمد بن سيرين عن عَبيدة السَّلماني عن علي بن أبي طالب]

واختار يحيى بن معين تـ 233 هـ [الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود]

وهناك سلاسلُ أخرى كثيرة استوفاها السيوطي في كتابه "تدريب الراوي".

عددُ أحاديث الصحيحين مختلَف فيه بين أهل العلم بسبب تَكرار الأسانيد والمتون.

فقد بلغ عدد أحاديث صحيحُ البخاري 7563 حديثا باعتبار المكرّر وفق ترقيم فؤاد عبد الباقي؛ في حين عَدّها ابن حَجر 2602 حديثا موصولا دون احتساب المكرّر بالإضافة إلى 109 مُعلَّقا ليَصير المجموع 2711 حديثا دون اعتبار الآثار المنسوبة للصحابة والتابعين.

وبلغ عدد أحاديث صحيح مسلم وفق ترقيم عبد الباقي 3033 حديثًا دون عدّ المكرّر.

يقول السيوطي في ذلك:

وعِدّةُ الأوّل بالتحرير ألفان والربعُ بلا تكرير

ومُسلمٌ أربعةُ الآلاف و فيهما التَّكرارُ جمًّا واف

ويَبلُغ تَعداد أحاديث الصحيحين معًا نحوَ اثني عشر ألفًا مع اعتبار المكرّر وآثار الصحابة والتابعين.

ومن المعلوم أنّ الإمامين البخاريَّ و مسلمًا لم يَستوفيا جَمْعَ كلِّ حديثٍ صحيح، بل تُوجَد آلاف الأحاديث الصحيحة في غير الصحيحين كالسنن الأربعة والصحاح الثلاث ومسند أحمد وغيره من كتب السنة. يقول الإمام البخاري: "ما أدخلتُ في كتابي إلّا ما صَحَّ، و تَركتُ من الصحاح أكثر". ويقول أيضًا: "تركتُ من الصحيح خَشية الطُّول".

ويقول الإمام مسلم: "ليس كلُّ شيء عندي صحيح وضعتُه في كتابي، إنّما وضعتُ فيه ما أَجمعوا عليه".

حُكمه: الحديثُ الصحيح حجّةٌ، والعمل به واجب في مسائل الفقه والحلال والحرام والفضائل والترغيب والترهيب وغير ذلك.

قال ابنُ حجر في نزهة النظر: "إنّ العلماء متّفقون على وجوب العمل بكلّ ما صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يخرجه البخاري ومسلم".

واستثنى بعضُهم وجوب العمل بخبر الآحاد في مسائل التوحيد والاعتقاد.

نوعاه:

1- صحيحٌ لذاته: وهو الذي استوفى شروطَ الصحّة الخمسة، فلا يَحتاج لشيء يُقوّيه.

مثاله: ما أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي الزناد – واسمه عبد الله بن ذكوان – عن الأعرج – واسمُه عبد الرحمن بن هرمز – عن أبي هريرة – واسمُه عبد الرحمان بن صخر الدوسي – عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لولا أن أشُقّ على أمّتي لأَمرتهم بالسواك عند كل صلاة".

2- صحيح لغيره: وهو الحسن لذاته إذا وَرد من وجهٍ آخر حَسن أو صحيح.

مثاله: ما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن عمرو المدني عن أبي سلمة بن عبد الرحمان عن أبي هريرة مرفوعا: "لولا أن أشق على أمّتي ..الحديث". فمحمد المدني هذا صَدُوق حَسن الحديث، فالحديث بمفرده حَسنٌ لذاته إلّا أنه تقوّى بالطريق المتقدِّم واكتَسب الصحّةَ من غيره فارتقى إلى درجة الصحيح.

2ـ الحسن

يقول البيقوني:

والحسنُ المعروف طرقًا وغَدَت   رجالُه لا كالصحيح اشتهرت

1.تعريفه: هو ما رواه الصدوق عن مِثله أو عن ثقةٍ واتصَل سندُه مع عدم الشذوذ وعدم العلة.

والصدوقُ هو العدْل الذي نَقص ضبطُه قليلًا. إذًا شروطُ الحسن كشروط الصحيح الخمسة إلّا شرطًا واحدا وهو اشتراط الضبط التام في راوي الصحيح بخلاف راوي الحسن فإنه يشترط فيه أصلُ الضبط، فهو حافظٌ لكنْ خَفّ ضبطُه قليلًا.

2.مثالُه: الحديثُ المتقدم الذي خرّجه الترمذي من رواية محمد بن عمرو المدني عن أبي سلمة بن عبد الرحمان عن أبي هريرة مرفوعا: "لولا أن أشق على أمّتي ..الحديث".

مثالُ رُواة الحديث الحسن: محمد بن عجلان المدني وعاصم بن أبي النَّجود القارئ.

مثال سلسلة رواة الحديث الحسن: [بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه الصحابي معاوية بن حيدة القشيري]. أو: [عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص].

فإذا صَحَّ طريقُ حديثٍ إلى إحدى هاتين السلسلتين حكمنا على الإسناد بالحسن.

3.نوعاه:

أ. حسن لذاته: وهو المتقدِّم ذِكرُه.

ب. حسن لغيره: وهو الحديث الضعيف إذا وَرد مِن طريق آخرَ ضعيف، أو عن صحابي آخَر ولو بسندٍ ضعيف، أو كان له شاهدٌ مُرسَل فيَتقوّى به ويرقى من الضعيف إلى الحسن سواءٌ كان الشاهد باللفظ – أي حرفيّا – أو بالمعنى – أي تغيّرت فيه بعضُ الكلمات–.

مثاله: حديث "لا ضَرر ولا ضِرار" أخرجه ابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت بسند منقطعٍ فهو ضعيفٌ؛ لكنْ أخرجه الحاكم أيضا من حديث أبي سعيد والدارقطني من حديث أبي هريرة، وكلا الطريقين ضعيفٌ كذلك لكنّ مجموع طرق الحديث تقوّي بعضُها بعضًا.

4.حكمه: الحديث الحسن كالصحيح من حيث الاحتجاجُ والقَبولُ عند فَقْد الصحيح؛ وعند التعارض فإنه يُقدَّم الصحيحُ على الحسن.

*عبارةُ "حديثٌ جيّد" أو "حديث قوي" أعلى درجةً من "الحَسن" ودون "الصحيح"؛ واختُلف في قولِهم"ثابت" فقيل يساوي "الصحيح" و قيل أَنقَصُ منه بقليل.

وقد نَظم السيوطي ذلك في قوله:

وللقَبول يُطلقون جيّدا والثابتَ الصالحَ والمُجوَّدا

وهذه بين الصحيح والحسن وقَرّبُوا مُشبَّهاتٍ مِن حَسَن

وهل يُخَصُّ بالصحيح الثابتُ أو يَشمَلُ الحُسن نِزاعٌ ثابِتُ

*اختَلف أهلُ العلم في توجيه قول الترمذي "حديث حسن صحيح"، وأظهرُ الأقوال ما اختاره الحافظ ابن حجر، وهو أننا ننظر في الحديث فإن كان له طريقٌ واحد حملنا كلام الترمذي على أنّ في الاسناد رجلًا مختلَفٌ فيه بين أئمة الجرح والتعديل إمّا ثقةٌ أو صدوقٌ. فيكون قصدُ الترمذي بـ"حديث حسن صحيح" هو أنّ الحديث حَسنٌ على مذهبِ قومٍ صحيحٌ على مذهبِ آخرينَ. وربّما كان من الأنسب بناءً على هذا التفسير أن يأتي الترمذي بـ"أو" التي تفيد الشك فيقول: "حديثٌ حسن أو صحيح".

وأمّا إذا كان للحديث إسنادان، فنحمل كلام الترمذي على أنّ الحديث قد رُوي بإسنادين أحدُهما صحيحٌ والآخرُ حسن؛ وربّما كان حقُّ الترمذي على ذلك أن يقول "حسن وصحيح": أي حسنٌ باعتبار إسناد وصحيحٌ باعتبار إسنادٍ آخر.

لكن نجد في حقيقة الأمر أحاديثَ لا يُمكن تنزيلها على الاعتبار الأوّل ولا على الثاني، ولذلك ذهب الشيخ أحمد شاكر وطائفةٌ من العلماء إلى أنّ حُكمَ الترمذي على الحديث بقوله: "حسن صحيح" غيرُ دقيق، وانتصر له آخرون وقالوا بل كلام الترمذي غايةٌ في الدقّة؛ وفي هذا القول مبالغةٌ أيضا.

*وإذا قال الترمذي: "هذا حديث حسن" فحسب – أي دون أن تكون هذه العبارة مصحوبة بلفظ آخر – فإنّما يُريد رحمه الله بذلك "الحسن لغيره"؛ وقد وضّح ذلك بنفسه في كتاب العلل في آخر سننه حين قال : "كلُّ حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب ولا يكون شاذاً ويُروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديثٌ حسن".

*وإذا قال الترمذي: "حديث غريب" فحسب – أي دون أن تكون هذه العبارة مصحوبةً بلفظ آخر – فإنّما يريد بذلك "الحديثَ الضعيف". وقد تابَع الترمذيَّ في هذا الاصطلاح البغويُّ وابنُ كثير، فإذا وَجدتَّ ابنَ كثير قد حَكم على حديث بأنّه "غريب" فإن مراده بذلك "ضعيف"؛ وإذا قال "غريب جدًّا" فمرادُه ضعيفٌ جدا.

*وإذا قال الزيلعي رحمه الله صاحب "نصب الراية": "حديثٌ غريب" فإنّما يريد به "لا أصل له"؛ ومعنى "لا أصلَ له" لا إسنادَ له.

3ـ الضعيف

يقول البيقوني:

وكلُّ ما عن رُتبة الحُسن قَصُر   فهو الضعيف وهو أقسامًا كَثُر

1.تعريفه: الحديثُ الضعيف هو ما فَقَد شرطًا أو أكثرَ من شروط القَبول، أي مِن شروط الصحة أو الحُسن الخمسةِ المتقدّمة.

2.أنواعه: كثيرةٌ، منها ما يرجع إلى عدم الاتصال كالمرسَل ونحوه؛ ومنها ما يرجع إلى خَللٍ في الراوي كسوء الحفظ ونحو ذلك. وسيأتي بيانُ الأنواع بالتفصيل إن شاء الله.

3.حُكم العمل به: اختلف أهل العلم في جواز الأخذ بالحديث الضعيف، فمنهم من منع من ذلك مطلقًا، ومنهم من جوّزه في الترغيب والترهيب خاصّة، وهو مذهب عبد الله بن المبارك وعبد الرحمان بن مهدي وأحمد بن حنبل والمنذري والعزّ بن عبد السلام والنووي وغيرِهم.

4. شروط العمل به:

1- أن لا يكون في المسائل العقدية لكن في المسائل العملية وفضائل الأعمال والترغيب والترهيب ونحو ذلك.

2- ألّا يكون ضعف الحديث شديدًا.

3- أن يكون الحديث مندرجا تحت أصل عامّ ثابتٍ بالكتاب والسنة الصحيحة كفضل الصدقة وقيام الليل مثلًا؛ ولذلك حديث "داوُوا مرضاكم بالصدقة" الراجح ضَعفُه، وهو مع ذلك مقبول في باب الترغيب في الصدقة لكون الأصول العامة شاهدة له. في حين أنّ أحاديث صلوات رجب مثلًا وصيام رجب والتسبيح في رجب وإحياء ليلة النصف من شعبان وإحياء ليلتي العيدين ونحو ذلك ضعيفةٌ مردودة غير مقبولة لأنه لا أصل لها في الشرع بل هي من صُنع أهل الابتداع في الدين.

4- أن لا يعتقد المسلم ثبوتَ ذلك الحديث عند العمل به لئلّا يَنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس من كلامه.

ولعلّ القول بالمنع من العمل بالحديث الضعيف مطلقا أرجحُ، وبخاصّة في هذه الأزمنة المتأخرة. والقرآن الكريم والسنة الصحيحة يأمران بجميع خصال البر وينهيان عن سائر أصناف الشرور؛ وفيها لمبتغي الرشاد غُنية ومقنع. وفتحُ مثلِ هذا الباب جعَل الكثير من الخطباء والدعاة يحفظون الأحاديثَ الضعيفة ويتركون الصحيحة، وكم من مستشهد بحديث يظنه ضعيفا وهو عند التحقيق من الكذب المختلَق الموضوع.

*وينبغي على من حَدّث بحديثٍ ضعيف أن يبيّن للناس ضَعفَه؛ فيقول مثلًا: "أخرج فلان بسند ضعيف"، أو "ورد في المسألة حديث ضعيف"، ونحو ذلك.

5.أمثلة لأحاديث ضعيفة:

"اقرؤوا على موتاكم سورةَ يس"

"الشتاءُ ربيعُ المؤمن"

"إذا رأيتُم الرجلَ يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان"

"نحن قومٌ لا نأكلُ حتى نجوعَ وإذا أكلنا لا نَشبع"

"استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان"

"يوم الفطر يوم الجائزة"

"ويل وادٍ في جهنّمَ"

"أُمِرنا أن نُنزلَ الناس منازلَهم"

أمثلة لأحاديث شديدة الضعف لا يجوز ذِكرُها إلّا على سبيل التحذير منها:

"لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد"

"أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها"

"من قرأ سورة الواقعة في ليلةٍ لم تُصبْه فاقةٌ"

"يس لما قُرئت له"

"أَحبّوا العرب لثلاثٍ: لأنّي عربي والقرآن عربي وكلام أهل الجنة عربي"

"مَن حَجّ و لم يَزرني فقد جفاني"

"رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضانُ شهر أمّتي"

4ـ المرفوع

يقول البيقوني:

وما أُضيفَ للنبي المرفوع ...

تعريفه: هو كلُّ نصّ رُفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواءٌ كان صحيحًا أو غيرَ صحيح.

أنواعه:

أ- قولي: مثالُه قولُ عمرَ رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى .." رواه البخاري ومسلم.

ب- فعلي: مثاله قول ابنِ عباس رضي الله عنه: "أكل النبي صلى الله عليه وسلم كتِفَ شاة ثم صلى ولم يتوضأ" رواه البخاري ومسلم.

ج- وصفي: وهو نوعان:

*وصفٌ لهيئته وصورته صلى الله عليه وسلم: مثاله قول أنس:" لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطويل البائن ولا بالقصير، وليس بالأبيض الأمهق ولا بالآدم، ولا بالجعد ولا بالسَّبِط، وقُبض صلى الله عليه وسلم وليس في لحيته ورأسه عشرون شعرة بيضاء" رواه البخاري ومسلم.

*وصفٌ لأخلاقه وآدابه صلى الله عليه وسلم: مثاله قول أمّ المؤمنين خديجة رضي الله عنها: "إنّك لتصل الرحم وتحمل الكلَّ وتُكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق" رواه البخاري.

د– إقراري: وذلك بأن يفعلَ أحدُ الصحابة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فعلًا أو يقول قولًا فلا يَعترضُ عليه؛ ،وسكوته صلى الله عليه وسلم إقرارٌ بأنّ ما قاله أو فعله ذلك الصحابي أمرٌ مشروعٌ.

ومثال المرفوع التقريري حكايةُ ابنِ عمرَ رضي الله عنه قولَ النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه يومَ الأحزاب –أي الخندق– "لا يصلينّ أحدُكم العصرَ إلّا في بني قريظة"، فلمّا أدركَهم وقتُ العصر في الطريق قال بعضُهم لا نصلي حتى نأتيَ بني قريضة؛ وقال آخرونَ بل نصلي الآن ما دام قد دخل وقتُها فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم إنّما أراد منا الإسراعَ؛ فلمّا ذَكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لم يُعنّف واحدا من الفريقين؛ والحديث مخرّج في البخاري ومسلم، ويُستفاد منه أنّ كثيرا من المسائل تحتمل قولين: ففي سكوت النبي صلى الله عليه وسلم هنا إقرارٌ وتصويب لكلا الاجتهادَين لأنّه لا يَسكت عن الخطأ. ومثالُ ذلك أيضا مسألةُ تحريكِ السبابة في التشهد أو عدمِه، ومسألةُ الخرور على اليدين للسجود أو الركبتين، والأمرُ في مثل هذه المسائل واسعٌ، وليس كلُّ قولٍ ثانٍ باطلٌ، بل خلافُ العلماء سلفًا وخلَفا فيها محفوظٌ؛ وقد كان شيخنا عبد القادر الارناؤط رحمه الله يُوصي الشبابَ دومًا بعدم الاختلاف في مثل هذه المسائل.

المرفوع حُكمًا: ومنه قولُ الصحابي "أُمِرنا بكذا" و"نُهِينا عن كذا" و"مِن السُّنة كذا"؛ فهذا مرفوعٌ حكمًا – يعني ليس تصريحا – لأنّ الصحابي لم يَذكُر الفاعلَ أي الآمرَ أو الناهيَ؛ ولا رَيْب أنّ ذلك يَنصرف إلى النبي صلوات الله وسلامه عليه، فإنّه هو الذي يُحِلُّ ويُحَرِّم ويَأمُرُ ويَنهى، والمرادُ بلفظ "السُّنة" إذا أُطلِقَ سنّتُه صلى الله عليه وسلم.

ومن المرفوع حكمًا أيضًا أن يَذكُر الصحابي خبرًا فيه سبب نزول آية؛ ومثال ذلك قولُ ابنِ عبّاس: "كان أهل اليمن يحُجّون ولا يتزوّدون، ويقولون نحن المتوكّلون، فإذا قدِموا مكّةَ سألوا الناس، فأَنزل الله [وتزوّدوا فإنّ خير الزاد التقوى]" رواه البخاري.

ومن أمثلة المرفوع حُكمًا قولُ أمِّ عطيّةَ رضي الله عنها: "نُهِينا عن إتّباع الجنائز ولم يُعزَم علينا" أي لم يُحتَّم علينا، رواه البخاري ومسلم.

وقولُ أنس: "أُمِر بلالٌ أن يَشفع الأذانَ وأن يُوتر الإقامةَ"؛ زاد أيوب في روايته: "إلّا قد قامت الصلاة": يعني تُقالُ عبارةُ "قد قامت الصلاةُ" مرّتين، رواه البخاري ومسلم.

وقولُ ابنِ عمرَ: "أُحِلّت لنا ميتتان ودمان: فالميتتان السمك والجراد، والدمان الكبد والطِّحال" حديث حسن رواه أبو داود وابنُ ماجه.

وقولُ سالم بن عبد الله بن عمر للحجاج: "إن كنتَ تريد السنّةَ فاقصُر الخطبةَ وعجّل الوقوفَ" يقصد الوقوف بعرفة، فنَظر الحجّاجُ إلى ابن عمرَ فقال ابنُ عمر: صدَقَ، رواه البخاري ومسلم.

*إذا تَكلّم الصحابيُّ في مسائل الفقه والحلال والحرام فإنّ كلامَه ذلك موقوفٌ عليه منسوبٌ إلى اجتهاده ورأيِه، وهو أهلٌ للاجتهادِ والاستنباط بلا شكٍّ؛ وأمّا إذا تَكلّم في أمرٍ غيبي كبدء الخلق والتكوين أو الفتن وأشراط الساعة ونحو ذلك، فقد ذهب كثير من أهل العلم إلى أنّ كلامه ذاك في حُكم المرفوع لكنْ بشرط أن لا يكون ذلك الصحابي ممّن يَأخذ عن أهل الكتاب أو عن كُتبهم؛ ولذلك لمّا كان ابنُ عبّاس مثلًا وابنُ عمرو وابن الزبير وأبو هريرة قد أَخذوا عن كعب الأحبار وغيرِه، لم يَكُن لما يَذكُرونه من أمور غيبيّةٍ حُكمُ الرفع عند جماهير العلماء، والله أعلم.

<u>5- الموقوف:</u>

يقول البيقوني:

وما أَضَفتَه إلى الأصحاب مِن قَولٍ و فِعلٍ فهو موقوفٌ زُكِن (أي عُلِم)

1.تعريفه: هو كلُّ ما أُضيف إلى الصحابي من قَول أو فعلٍ متّصلًا كان أو منقطعًا.

والصحابي: هو مَن لَقِي النبيَّ صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ومات على الإسلام، وإن تَخلَّلَت ذلك رِدّةٌ على الأصحّ، كما حَصَل للأقرع بن حابس وطُليحة الأسدي والأشعث بن قيس وعُيَينة بن حصن الفزاري.

2.مثالُه: قولُ البخاري: وقال عمر: "تفقهوا قبل أن تسودوا"

وقول البخاري أيضًا: وقال علي: " حَدّثوا الناسَ بما يعرفون، أتُحِبُّون أن يُكذَّب اللهُ ورسولُه"

وقولُ البخاري كذلك:"أَمَّ ابنُ عباس وهو متيَمِّمٌ"، وهذا من الموقوف الفعلي.

3.حُكمه: ليس بحجّة عند أكثر أهل العلم، وإنّما يُستأنس به فحسب؛ لكنْ الحجّةُ فيما أَجمعَ عليه الصحابةُ أو جمهورُهم.

6- المقطوع

يقول البيقوني:

وما أُضيفَ للنبي المرفوعُ .... وما لتابعٍ هو المقطوع

1.**تعريفه:** هو ما أُضِيف إلى التابعي أو تابع التابعي من قولٍ أو فِعلٍ.

2.**مثاله:** قولُ البخاري: وقال مجاهد: "لن يَنال العِلمَ مَستحيٍ ولا مُستكبِر"

وما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين قال: "إنّ هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم"

ومثالُه من قول تابع التابعي: ما أخرجه مُسلم في مقدمة صحيحه أيضًا عن ابن المبارك قال: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"

و**التابعي:** مُسلمٌ لَقِيَ صحابيّا أو أكثرَ وماتَ على الإسلام.

وكِبارُ التابعين هم الذين أدركوا كبار الصحابة، مِثلَ قيس بن أبي حازم وسعيدِ بن المسيب وعلقمة ومسروق؛ وصغارُ التابعين مِنهم الزهري وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعةُ الرأي.

وما كان بين هاتين الطبقتين فهو من الطبقة الوسطى، كنافع وسالم بن عبد الله بن عمر ومجاهد وعكرمة ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والأعرج وأبي صالح السمّان.

ويُمكن تحديدُ طبقة التابعي بالنظر إلى سِنِيّ وفاة الصحابة: فمَن أَدرَك مِن التابعين مَن قُبض من الصحابة قَبل السنة 25 هجريّة فهو تابعيٌّ كبير؛ ومَن أَدرك مَن تُوُفُّوا بَين السنة 40 والسنة 60 للهجرة فهو تابعيٌّ وَسَط؛ ومَن أَدرك مَن تُوُفِّيَ بَعْد ذلك فهو تابعي صغير.

ويَجدُر التنبيه إلى أنّ المقطوع مُغايِرٌ للمنقطع: فالمنقطع يَتعلّق بالإسناد، وهو سُقوط رَجُلٍ، وأمّا المقطوع فإنّه يتعلّق بالنصّ الذي هو المتن المنسوب إلى التابعي.

<u>7- المسند</u>

قال البيقوني:

والمسنَد المتّصلُ الإسناد مِن راوِيه حتّى المصطفى ولم يَبِن **(أي لم يَنقطع)**

1.تعريفه: هو الذي اتصل إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا التعريف الذي ارتضاه الإمام الحاكم يَجمع بين أمرين اثنين هما: رفعُ الحديث واتصال السند.

ولم يَشترط الخطيبُ الرفعَ، فعرّفه بقوله: هو ما اتصل سندُه إلى قائله.

ومذهبُ ابنِ عبد البرّ إطلاقُ عبارة "حديث مسند" بَدَل "حديث مرفوع"؛ والذي ذَهب إليه الحاكِمُ هو المختارُ المعتمَدُ عند جماهير المحدّثين.

<u>8- المتّصل</u>

1.تعريفُه لدى جمهور العلماء: هو الحديث الذي اتّصل إسنادُه إلى قائلِه سواءٌ كان مرفوعًا أو موقوفا أو مقطوعًا.

2.مثالُه: البخاري عن قُتيبة بن سعيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: .. الحديث.

9- المسلسل

يقول البيقوني:

مُسَلسَلٌ قُل ما على وصفٍ أتى   مِثلُ أما والله أنباني الفتى

كذاك قد حدّثنيه قائما   أو بعد أن حدّثني تبسّما

1.تعريفه: لغةً: المسلسلُ الشيءُ المتّصِلُ بغيره؛ ومنه قولُهم سلسلةٌ حديدية إذا اتصلت حلقاتُها أو سلسلةٌ جبلية إذا كانت الجبالُ متتابعةً متتالية.

واصطلاحا: هو الحديث الذي تتابع رواتُه الواحدُ تلو الآخَرِ على حالةٍ واحدة أو صفةٍ واحدة سواءٌ كان التتابُعُ بالقول أو بالفعل أو بأنواعٍ أخرى.

2.مثال المسلسل بالقول: حديث ما رواه معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "يامعاذ، والله إني لأحِبُّك، فلا تَدَعنَّ دُبُر كلِّ صلاةٍ أن تقولَ: اللهم أعنّي على ذِكرك وشكرك وحُسن عبادتِك" حديث صحيحٌ رواه أبو داود وابنُ ماجه، وقد تسلسل بقول كلِّ واحدٍ من رواته لمَن بَعْده: "إنّي لأُحبّكَ" إلّا أنّ التسلسل وَقع في غير السنن.

ومِن أمثلته أيضًا حديثُ عبد الله بن سلام قال: "قَعَدْنا نَفرًا مِن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتذاكرنا، فقلنا: لو نَعلَمُ أيَّ الأعمال أحبَّ إلى الله تعالى لعمِلناه، فأنزل الله عزّ وجلّ [سبَّح لله ما

في السماوات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم يا أيها الذين آمنوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون..الآية]

قال ابنُ سلام: فقرأها علينا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم". أخرجه الدارمي وقال: "حدَّثنا محمدُ بن كثير فقرأها علينا قال: حدثنا الأوزاعي فقرأها علينا قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير فقرأها علينا قال: حدثنا أبو سلمة فقرأها علينا قال: حدثنا عبد الله بن سلام فقرأها علينا".

وأخرجه الترمذي أيضًا والحاكمُ وغيرُ واحدٍ مسلسلًا؛ وهو أصحُّ حديثٍ مسلسلٍ كما قال ابنُ حجر وغيرُه.

ومثالُ المسلسلِ بالفعل المسلسلُ بالقيام أو التبسُّم، ومثالُ المسلسل بالزمان أن يُحدِّثَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بحديث عند الكعبة ثُمَّ الصحابيُّ كذلك فمَن بَعده. ومثالُ المسلسل بالزمان أن يُحدّث بحديثٍ يومَ النحر ثُمَّ كُلُّ راوٍ يُحدّث به يوم النحر كذلك بدايةً من النبي صلى الله عليه وسلم وانتهاءً إلى آخر محدِّثٍ من الائمة كالبخاري ونحوه.

يقول الإمام العراقي: قَلّما تَسلَم المسلسلاتُ مِن ضعف" أي انقطاع أو خلل.

ويقول السيوطي في الألفية: وقَلّما يَسلم في التسلسل   مِن خَلل ورُبّما لم يُوصَلِ

ومن الأنواع أيضًا المسلسلُ بالسماع أو المسلسل بالتحديث أو بالإخبار: وذلك بأن تَتّحد صيغةُ الرواية في الإسناد بأكملِه، فيقول كلُّ راوٍ عمّن قَبلَه: سمعتُ فلانًا قال سمعتُ فلانا.. إلخ؛ أو حدّثنا فلانٌ قال حدّثنا فلان.. إلخ، أو أخبرنا فلانٌ قال أخبرنا فلانٌ..إلخ.

10- المعنعن

يقول الناظم:

مُعَنعَن كعن سعيد عن كَرم ...

1.تعريفه: هو الحديث الذي يُروى بصيغة "عن فلان عن فلان"

ومِثلُه المُؤنّنُ، وهو ما يُروى بصيغة "أنّ فلانًا قال إنّ فلانا قال..إلخ"

11- المبهم

يقول البيقوني:

ومُبهَمٌ ما فيه راوٍ لم يُسَمّ

1.تعريفه: هو ما ذُكر فيه راوٍ دونَ تَسميةٍ، أي دون ذِكرِه باسمه العَلَم.

2.مثاله: أن يُقالُ عن رجلٍ أو عن امرأةٍ من جُهَينة.. ونحوِ ذلك.

3.نوعاه:

أ- إبهامٌ في الإسناد: كأن يرويَ مالكٌ مثلًا حديثًا عن رجلٍ عن أنس مرفوعًا.

ب- إبهام في المتن: كأن يقول الصحابي: "أَتَت امرأةٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسألت عن كذا"، مثالُه حديث أبي هريرة أنّ رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج: أفي كلّ عامٍ..الحديث" رواه البخاري ومسلم.

وقد بيّنت رواية ابن عباس الثانية عند البخاري أنّ هذا السائل هو الأقرع بنُ حابس.

4.حُكمه: إذا كان الإبهام في الاسناد فالحديث ضعيفٌ للجهل بحال الراوي المبهم الذي لم يُعرف شخصُه فضلًا عن ضبطه وعدالته، وأمّا إذا كان الإبهام في المتن فلا علاقة لذلك بصحة الحديث أو ضعفه.

*جهالةُ الصحابي لا تَضرّ لأنّ الصحابة كلَّهم عدولٌ بإجماع أهل السنة؛ فكلٌّ من ثَبتت صحبتُه فهو عدلٌ ضابط لكلّ ما يرويه ويحدّث به؛ وخالف في هذا الباب طائفتان: أولاهما الخوارج الذين طعنوا في بضع عشرات من الصحابة شاركوا في معركتَي الجمل وصِفّين؛ وثانيهما الروافض الذين طعنوا في الصحابة جميعِهم إلّا عليّا وسلمانَ والمقدادَ وأبا ذرّ وبلالًا.

12- العالي والنازل

يقول البيقوني:

وكلُّ ما قلّت رجالُه علا   وضِدُّه ذاك الذي قد نَزلا

1.**تعريف العالي:** هو الذي يرويه أحد الأئمة لا يَفصل بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلّا عددٌ قليل من الرواة الذين هم أئمّة زمانهم.

2.**مثاله:** ما يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر، وهذا إسنادٌ ثنائيٌّ عالٍ.

3.**تعريف النازل:** هو خلاف العالي بحيث يزيدُ عددُ رجالِ سنده بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم.

4.**مثاله:** أسانيد مالك الرباعية والخماسية.

ولا توصف الأسانيد الثلاثية بعلوّ ولا نزول.

ويكون العلوّ أيضا بالنسبة إلى الراوي بالنظر إلى أقرانه، فلو روى الأوزاعي مثلا – وهو قرين لمالك – حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم بسند فيه أربعة رجال، ورواه مالك بسند ثلاثي، فإن سند مالك يكون عاليا بالنسبة للأوزاعي، ويكون سند الأوزاعي نازلا بالنسبة لمالك.

*الحديث النبوي قسمان: آحاد و متواتر.

والآحاد كلُّ ما سوى المتواتر: فيشمل الغريب والعزيز والمشهور والمستفيض.

فخبرُ الآحاد إذن أنواع عديدة، وليس هو الخبر الفرد الذي له إسنادٌ واحدٌ كما قد يُظَنُّ.

وذَهب بعضُ الأصوليين إلى اعتبار الحديث المشهور من قسم المتواتر.

13- الغريب

يقول البيقوني:

وقُل غريب ما روى راوٍ فقط

1.تعريفه لغةً المنفرد أو البعيد عن أهله وعشيرته.

واصطلاحًا الحديثُ الذي انفرد بروايته واحدٌ سواءٌ استمَرّ ذلك التفرّدُ في جميع السند أو كان التفرّدُ في طبقةٍ من الطبقات؛ ويُسمّى الحديث الغريب بـ"الفرد" أيضًا، والطبقةُ هم الأقران أو الجيل الواحد.

2.مثالُه الحديث المشهور المروي في الكتب الستة والمسانيد "إنما الأعمال بالنيات .." تَفَرّدَ بروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم عمرُ بن الخطاب، وتَفَرّد عنه علقمةُ بن وقاص الليثي، وعنه تفرّد محمد بن إبراهيم التيمي، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري، ثمّ تواتَر الحديث عن هذا الأنصاري، فرواه عنه ما يزيد على المائة من الرواة؛ فالحديث غريب في أصل سنده وإنْ تواتَر في فرعه.

و**مثالُ** الانفراد في طبقة من الطبقات: ما يرويه الزهري وربيعة الرأي وزيدُ بن أسلم وقتادة جميعُهم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وسعد بن أبي وقاص وأبي سعيد الخدري مرفوعا؛ فهذا

الحديث غريب لِتفرُّد سعيدٍ به عن أولئك الصحابة رغم أنه رواه عن أكثرَ مِن واحد ورواه عن سعيد أكثرُ من واحد.

3.حكمُه: الحديث الغريب فيه الصحيح والحسن والضعيف؛ وفي الصحيحين وغيرِهما أحاديثُ كثيرة ليس لها إلّا إسنادٌ واحد؛ وقد قَبِل العلماء عِدّةَ أحاديثَ تَفرّدَ بها عددٌ من الثقات المشاهير كالزهري ومالك.

مثال الغريب الصحيح: ما رواه مالك عن الزهري عن أنس أنّ النبي صلى الله عليه وسلم دَخَل مكّةَ عامَ الفتح وعلى رأسه المِغْفَرُ؛ رواه البخاري ومسلم. والمغفرُ زَرَدٌ من حديد يُلبس تحت القلنسوة لحماية الرأس من ضرب السيوف والرماح.

وقد ذَكر مسلمٌ في صحيحه أنّ الزهري روى تسعين حديثا جيادًا – أي صحاحا –لم يُشاركه فيها أحدٌ. نَظم السيوطي هذه المعلومةَ بقوله:

يقول مسلمٌ روى الزهريُّ   تسعينَ فردًا كلُّها قويُّ

*الغالبُ على الغرائب الضعفُ إذا لم تُرو في الكتب الستة أو المسانيد أو المصنفات المشهورة؛ ولأجْل هذا المعنى حَذّر الأئمةُ من تتبّع الغريب؛ قال مالك: "شرُّ العلم الغريبُ وخيرُ العلم الظاهرُ الذي رواه الناس". وقال أبو حنيفة: "مَن طَلَب الغرائبَ كَذَب" أي وقع في الكذب، لأنّ أكثرَها لا يَصِحُّ. وقال أحمد: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائبَ، فإنها مناكيرُ، وعامّتُها عن الضعفاء".

*عجَبًا لأقوامٍ حُبّب إليهم الاهتمامُ بالغريب والإكثارُ منه حتى جعلوه أصلًا يتميّزون به عن الناس. **مثالُ** ذلك الخبرُ الذي وضعه الروافض: "أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها، فمَن أراد العلم فعليه بالباب"، وحديثُ توسُّلِ آدمَ بالنبي صلى الله عليه وسلم وعليٍّ وفاطمةَ والحسنِ والحسينِ، و"أنّ آدمَ عليه السلام رأى مكتوبًا عند ساق العرش لا إله إلا الله محمد رسول الله"، كلاهما دخل من كتب الرافضة إلى مستدرك الحاكم ونحوه من الأئمّة ممّن يروي الأحاديث الواهية وربّما الموضوعة؛ وكلا هذين الحديثين أيضًا مخرّجٌ في كتاب "الكافي" للكليني و"بحار الأنوار" للمجلسي وغيرهما.

14- العزيز

قال البيقوني:

عزيزٌ مَروي اثنين أو ثلاثة

1.تعريفه: العزيز لغةً مِن عَزَّ يَعَزُّ إذا قوِيَ وتَأَيَّد، ومنه قوله تعالى: "إذْ أرسلنا إليهم اثنين فكذّبوهما فعزّزنا بثالث" أو مأخوذ من عزّ يعِزّ أي نَدَر وقَلّ.

واصطلاحا: هو ما انفرد بروايته اثنان أو ثلاثة إلى منتهاه مع تعدّد الصحابي. وهذا التعريف هو الذي اعتمده ابن الصلاح والنووي وغيرُهما. وعرّفه ابنُ حجر بأنه رواية اثنين عن اثنين، وجَعل الثلاثة للمشهور.

2.مثاله: حديث "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من والده وولده والناس أجمعين"، أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة والبخاري ومسلم من طريقي قتادة وعبد العزيز بن صهيب عن أنس مرفوعا.

15- المشهور

يقول البيقوني:

مشهورٌ مروِي فوق ما ثلاثة

1.تعريفه: المشهور اصطلاحا: هو ما رواه ثلاثة فأكثر إلى منتهاه.

2.مثاله: حديث "إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهّالا، فسُئلوا فأفتَوا بغير عِلم، فضَلّوا وأضلّوا". أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمرو، وأخرجه أحمد من حديث زياد بن لبيد والطبراني من حديث أبي هريرة، والخطيب من حديث عائشة.

لهذا الحديث المشهور أربعُ طرُقٍ عن أربعةٍ من الصحابة. وينبغي أن يكون المشهور صحيحًا بل في غاية الصحة؛ ولذلك جعَله كثيرٌ من علماء الأصول في الحُجّيّة بمنزلة المتواتر، وإنْ كان جماعةٌ من متأخري المحدثين كابن الصلاح ومَن بعدَه لم يشترطوا فيه الصحةَ.

والحديث المشهور بالمعنى اللغوي لا يُشترط فيه تعدّدُ الطرُق ولا الصحةُ.

- مثال المشتهر على **ألسنة الناس:** "أبغضُ الحلال عند الله الطلاق" أخرجه الحاكم، وهو حديثٌ ضعيفٌ.

– مثال المشهور بين **علماء الأصول والفقهاء:** "رُفع عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه"، أخرجه ابن حبان والحاكم، وقد اختُلف في تصحيحه وتضعيفه، فضعّفه المتقدّمون ومنهم الأئمة أحمد وأبو حاتم الرازي ومحمد بن نصر المروزي وغيرُهم؛ وصَحّحه كثير من المتأخرين كابن حجر وغيرِه، وصحّحه من المعاصرين أحمد شاكر والألباني؛ والراجحُ ضَعفُه، والدليلُ إعراضُ الأئمة عن تخريجه في كُتبهم مع أنّ الحاجة إليه ماسّةٌ؛ فلم يَرِد هذا الحديث في شيءٍ من كُتب السنّة المعتبرة باستثناء سنن ابن ماجة.

– مثال المشهور عند **العامّة:** "العجلة من الشيطان"، خرّجه الترمذي، وهو ضعيف.

– مثال المشهور عند **الوعّاظ:** "اطلبوا العلم و لو بالصين"، أخرجه الخطيب وهو ضعيف جدا بل موضوع.

– مشهور عند **الأطباء:** "المعدة بيتُ الداء والحِمية رأسُ كل دواء"، وهذه القولة للطبيب العربي المعروف الحارث بن كَلَدَة، وقيل بل هي قولةُ أكثم بن صيفي.

– مثال المشهور عند **أهل الطبّ الحديث:** "احذروا الأبيضين: الملح والسكر"، وهي في الأصل حكمةٌ صينية.

– مثال المشهور عند **الشعوبيّين:** "حبُّ الوطن من الإيمان". وليس لهذا الخبر أصلٌ.

16- المستفيض

1.تعريفه: كالمشهور تمامًا عند عامّة الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين، وذهب بعض المتأخرين إلى التفريق بينهما، فجَعَل المشهورَ فوق المستفيض وقيل بل المستفيض فوق المشهور؛ وعلى هذا يمكن أن نَجعل المشهورَ ما بين الثلاثة إلى الستّة والمستفيضَ ما بين السبعة إلى التسعة، ثمّ يكون متواترا على مذهب طائفة من أهل العلم منهم السيوطي.

17- المتواتر

قال السيوطي:

وما رواه عددٌ جمٌّ يَجِب	إحالةُ اجتماعهم على الكذب
فالمتواترُ وقومٌ حَدّدوا	بعشرة وهو لديَّ أَجودُ

1.تعريفُه لغةً التتابعُ؛ تَوَاتَر المطر أي تتابَع نزولُه، وتواتَر مجيء الناس إلى المكان بمعنى تبِع بعضُهم بعضًا.

واصطلاحًا "ما رواه جمعٌ عن جمعٍ بحيث يَبلغون عددًا تُحيل العادةُ اجتماعَهم على الكذب، ويَكونُ مستَندُ ذلك الحسُّ الذي هو المشاهدةُ أو السماع".

وقولنا "تُحِيل العادةُ" أي يَبعُد ويَستحيل أن يتّفق هؤلاء على الكذب.

وهذا التعريف للمتواتر مِن وضعِ فلاسفة اليونان في الأصل؛ لمّا كان الإغريق المشركون معدومي العدالة احتِيج في قَبول أخبارهم إلى الاستعاضة عن العدالة بكثرة عدد الرواة؛ ثمّ أَخذ المعتزلةُ هذا التعريف عن اليونان، وأخَذه المتكلّمون من أهل السنة بدورهم عن المعتزلة، وأُدخِل في كتب العقيدة والفقه والأصول.

على أنّنا لو اعتمدنا هذا التعريف بصرامة حرفيّة في مجال الأحاديث النبوية لَمَا تواتر من السنة إلّا أحاديث قليلة، وقد نبّه ابنُ الصلاح على هذا الملحظ في "المقدّمة" في المبحث الخاصّ بالمتواتر، عِلمًا أنّ التعريف المتداول للحديث المتواتر لم يصدر عن علماء الحديث.

وقد تقدّم القول بأنّ جماعةً من أهل الفقه والأصول يَعُدّون المشهور بمرتبة المتواتر.

وذهب السيوطي وطائفةٌ من أهل العلم إلى تحديد المتواتر بأنّه ما رواه عشرةٌ من الصحابة فأكثر، وهو الصحيح إن شاء الله. يقول السيوطي:

فالمتواترُ وقومٌ حَدّدوا بعَشرة وهو لديّ أجودُ

وبناءً عليه تُعَدُّ الأحاديثُ التي بَلَغت حدَّ التواتر بالمئات.

2.مثاله حديثُ "من كَذَب عليّ متعمدا فليَتبوّأ مقعدَه من النار"، فإنّ هذا الحديث قد رواه خمسٌ وسبعونَ من الصحابة، وأحاديثُ عذاب القبر فإنها قد رودت عن ثلاثين من الصحابة وليست خبرَ آحاد كما يزعُم منكرو عذاب القبر، وأحاديثُ الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد والحشر والقيامة والشفاعة والصراط والحوض وخروجِ أهل التوحيد من النار والمسح على الخفين ورفعِ اليدين في الدعاء في مناسبات متعددة ورؤيةِ الله تعالى في الآخرة وخروج الدجال ونزول عيسى وكثيرٍ من أشراط الساعة ونحوها.. يقول السيوطي:

خمسٌ وسبعون رَوَوا مَن كَذَبَا ومِنهمُ العشرةُ ثمّ انتَسبا

لها حديثُ الرفعِ لليدين والحوضِ والمسحِ على الخُفّين

3.حكمُه: يُفيد الحديثُ المتواترُ العلمَ اليقيني الضروري؛ إذ الإنسانُ مُضطَرٌّ إلى تصديقه دون تَفكّرٍ أو تردُّد أو نَظرٍ في أحوال الرجال والأسانيد؛ وذلك أنّ الكثرةَ تُغني المرء عن النظر وتَجعلُه غيرَ قادرٍ على دفعِ المروي، تمامًا كالذي شاهدَ بعينه أو سمِع بأُذُنه فإنه غيرُ محتاجٍ إلى التفكير لأجل إثبات ما شاهَد أو سمِع.

أنواع الحديث الضعيف:

أسبابُ ضَعفِ الحديث راجعةٌ في الغالب إلى أحدِ أمرَين: الأوّلُ انقطاعُ السند، الثاني حالُ الراوي كأن يكون ضعيفا أو مجهولًا أو متروكا.

ومن أنواع الانقطاع في السند:

18- المعلَّق

قال السيوطي:

ما أوّلُ الإسنادِ منه يُطلَقُ ولو إلى آخرِه مُعلَّقُ

وفي الصحيح ذا كثيرٌ فالذي أُتِي به بصيغة الجزم خُذِ

صِحّتَه عن المضاف عنه وغيرَه ضَعِّفْ و لا تُوهِنْهُ

1.تعريفه: من معاني التعليق لغةً ربطُ الشيء ووصلُه من الجهة العليا دون السفلى.

ويَشهَد لهذا المعنى حديث البخاري في فضل سلمان الفارسي رضي الله عنه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: "لو كان الإيمان معلَّقًا بالثريا لتناوله رجالٌ من أبناء فارس" والثريّا النجومُ.

واصطلاحا: ما حُذِفَ مِن مَبدأ سندِه راوٍ فأكثرَ على التوالي و لو إلى آخر السنَد.

ومبدأُ السند أوّلُه، وهو الشيخ المُخرّج للحديث .

2.مثاله: [قال البخاري: وقال مالك عن الزهري عن أبى سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لاتُفاضلوا بين الأنبياء"] فهذا الحديث سقط منه رجل واحد فقط هو شيخُ البخاري.

– مثالٌ آخر[قال البخاري: وقال وفد عبد القيس للنبي صلى الله عليه وسلم: "مُرنا بجُمَلٍ من الأمر إن عمِلنا بها دخلنا الجنة.."] فهذا سَقط منه كامل السند، وقد جاء موصولًا عند البخاري نفسِه من وجهٍ آخر.من رواية ابن عباس.

3.حكمه: هو من أقسام الضعيف نظرًا للجهل بحال المحذوف.

حُكم معلَّقات الصحيحين والموطأ: إذا أوردها الواحد منهم بصيغة الجزم والقطع مِثل "قال، ذَكَر، حكى" فهو حكمٌ منه بثبوتِ ذلك المقول عن قائله.

وإذا أوردها المحدّث بصيغة التمريض مِثل "قيل، ذُكِر، حُكِي" ونحو ذلك، فإنّه يُفتَّش فيه، وقد اعتنى الحافظ ابن حجر بمعلّقات البخاري وصنّف كتابه الموسوم بـ "تغليق التعليق" أي وصل المعلَّق. وحاصل القول أنّ ما كان بصيغة الجزم أكثرُه صحيحٌ أو حسنٌ، وما كان بصيغة التمريض ففيه الصحيح والحسن والضعيف؛ وليس في معلَّقات الصحيحين والموطأ – خاصّةً ما يتعلّق بالمرفوع – ما هو ضعيفٌ جدّا أو منكرٌ أو موضوعٌ.

19ـ المرسل

قال السيوطي:

المرسل المرفوعُ بالتابع أو   ذي كِبَر أو سَقْطُ راوٍ قد حَكَوا

أشهرها الأوّل ثمّ الحجةُ   به رأى الأئمّةُ الثلاثةُ

ورَدُّه الأقوى وقولُ الأكثر   كالشافعي وجُلِّ أهلِ الخبر

وهذا التعريف خيرٌ من قول البيقوني:

[ومرسلٌ منه الصحابي سَقَط]

لأنّه لو كان الصحابي هو الذي سَقط من السند لما حَكَمنا بضَعف المرسل، لأنّ الصحابة عدولٌ كُلُّهم.

1.**تعريفه** لغةً المطلقُ؛ تقولُ أرسلَ زيدٌ زِمام الناقةِ أي أطلَقه من يده أو مِن القيد.

واصطلاحًا: هو ما رَفَعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم دُون ذِكر الواسطة، سواءٌ كان التابعي كبيرًا أو صغيرا على الصحيح؛ ومن العلماء من خَصّ المرسَل برواية التابعي الكبير، ومنهم من عَبّر بالمرسَل عن المنقطع.

2.مثاله [مالكٌ عن زيد بن أسلم عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان] والمعنى أن يُباع كبشٌ حيّ مقابِلَ لحمٍ مقطَّع، لأنّ هذا ربًا إذ هما من جنس واحدٍ، وهو قول مالك والشافعي والجمهور.

3.حكمُه: على ثلاثةِ أقوالٍ:

أ- مقبول عند مالك وأبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد: إذا كان من رواية التابعين الثقات الذين جُلّ روايتِهم عن الصحابة أو يَروُون عن الثقات فحسب.

ب- ضعيف عند أهل الحديث.

ج- فيه تفصيل عند الشافعي: فالمرسل مقبولٌ عنده إذا جاء مرسلًا أيضا عن تابعي آخر أو جاء موصولًا من طريق أخرى ولو بسند ضعيف.

ويوافق الشافعيَّ في ذلك عامّةُ أهل العلم، لكنْ زاد الشافعي كونَه يَحتجُّ بالمرسَل أيضًا إذا وافَق قولَ صحابيٍّ أو القياسَ.

ونُقِلَ عن الشافعي أنّه يَقبل مَراسيل سعيد بن المسيب وأنّه تَتبّعها فوَجدها موصولةً جميعها.

حُكم مراسيلِ الصحابة الاتصالُ بلا خلاف، وصورةُ المسألة أن يَروي الصحابيُّ واقعةً لم يُدرِكها كأن يَرويَ ابنُ عباس أو أنس أو ابن الزبير حادثةَ انشقاقِ القمر أو الإسراء والمعراج، فإنه لا خِلاف أنّ هؤلاء لم يُدركوا تلك الوقائع، فتُحمَل رواياتُهم على أنّهم قد سمعوا ذلك من النبي صلى

الله عليه وسلم بأنْ حَكى لهم تلك الوقائع أو أنهم سمعوها مِن كبار الصحابة الذين أدركوها، وهذا هو الأرجح في أغلب الأحيان.

20- المُعْضَل

يقول البيقوني:

والمُعضَل الساقط منه اثنان

1.تعريفه: هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا على التوالي، وخَصّه المتأخرون بأنّه ما سَقط منه اثنان على التوالي في وسط السند، كي لا يَلتبِس بالمرسَل أو المعلَّق.

2.مثاله: ما أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" بسنده [عن القعنبي عن مالك أنه بَلَغه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "للمملوك طعامُه وكسوتُه بالمعروف، ولا يُكلَّف من العمل إلا ما يُطيق"] قال الحاكم: هذا معضَل، أَعضَله مالكٌ في الموطأ.

ثمّ رواه الحاكم من طريق مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا.

فإن قُلتَ لِمَ أَسقط مالكٌ محمدَ بن عجلان وأباه؟ قُلتُ: لأنه لا يَحتَجّ بالرواية عنهما، ابنُ عجلان وَقع له أخطاء في بعض الأحاديث وأبوه غيرُ مشهور بالرواية، ومعلومٌ شدّةُ تحرّي مالك فلا يروي إلّا عن الثقات.

3.حكمُه: هو من قسم الضعيف، بل الواهي لسُقوط رجُلين اثنين من إسناده.

21ـ المنقطع

1.**تعريف** الانقطاع لغةً ضدُّ الاتصالِ. ويَحصُل الانقطاع في أوّل الشيء أو وسَطِه أو آخرِه.

وفي اصطلاح المتأخرين سقوطُ رجُل من وَسَط السند أو رجلين لكن لا على التوالي. عرّفوه بذلك كي لا يتداخل مع تعريف المعلّق و المرسَل.

2.**مثاله** [مالك عن الزهري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم] فالزهري لم يُدرك أبا هريرة، إنّما روى عنه بواسطة ابن المسيب والأعرج وغيرِهما.

*ولو سَقط اثنان من وسط السند لكن لا على التوالي فهو منقطعٌ أيضا، لكن يقال فيه "منقطع في موضِعين".

3.**حُكمه:** هو من قسم الضعيف.

22ـ المدلَّس

يقول البيقوني:

وما أتى مدلَّسا نوعان

الأوّلُ الإسقاطُ للشيخ وأن يَنقل عمّن فوقه بعن وأن

والثاني لا يُسقطه لكن يَصف أوصافَه بما به لا ينعرف

1.تعريفه لغةً مأخوذٌ من الدّلس وهو ظلمةُ الليل، ويطلق في البيع على كتمان عيب السلعة.

واصطلاحًا: إخفاءُ عيبٍ في الإسناد.

2.أنواعه: ثلاثة

– أ – تدليس الإسناد: وهو أن يرويَ عن شيخه ما لم يَسمع منه بصيغةٍ تَحتمل السماعَ وعدمَه كـ"عن" و"أن" و"قال" ونحو ذلك.

مثالُه [أن يرويَ بقيّةُ بنُ الوليد حديثًا عن رجل ضعيف عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس] فبقيةُ مدلِّسٌ، وقد سمِع من الأوزاعي أحاديثَ كثيرة، وبعضُ الأحاديث التي لم يَسمعها من الأوزاعي رواها عنه بواسطة رجل مجهول أو ضعيف أو مبتدع؛ ولأجل هذا يَعمَد إلى إسقاطه،

فيقول "عن الأوزاعي" وإنْ كان لا يقول "حدثنا أو أخبرنا أو سمعتُ" لأنّه إن قال ذلك في حديث لم يَسمعه من ذلك الشيخ عُدَّ من الكذابين وتُرِك حديثُه بالكلية سواءٌ رواه سابقًا أو لاحقًا.

– **ب** – تدليس التسوية: ويُسمّى أيضًا "تدليس التجويد"، وهو أن يُسقِط شيخَ شيخِه أو مَن فَوقَه، والمدلِّس إنّما يَعمَد إلى إسقاط الرجل المجروح قصد تحسين الحديث، وليَصيرَ ظاهرُ الإسنادِ الجودةَ.

مثاله [أن يَروي الأوزاعيُّ عن رجل عن عطاء عن ابن عباس حديثا؛ فيروي هذا الحديثَ الوليدُ بنُ مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس، فيُسقط الرجُلَ المجهولَ بين الأوزاعي وعطاء.]

– **ج** – تدليس الشيوخ: وهو أن يَصفَ شيخَه بصفةٍ أو نِسبة لا يُعرف بها مثل "محمد بن أحمد القيرواني" وهو أصيل مصر، فيقول المدلس "حدثنا محمد بن أحمد المصري" في حين أن الناس يعرفونه بـ"القيرواني" فقط.

*ثمّةَ تعميةٌ على شخص الراوي في النوع الثالث وليس إسقاطًا له كما حَصل في النوعين الأوّل والثاني.

*من الأسباب المتعدّدة الحاملة على التدليس ضَعفُ الشيخِ أو جهالتُه أو كونُه مبتدعا أو كونُ الشيخِ المروي عنه أصغر من المدلِّس الراوي أو إيهام الطلبة بكثرة شيوخ الراوي المدلّس أو الرغبةُ في تحصيل علُوّ الإسناد.

3.حُكم حديث المدلِّس: – إذا كان رواه بصيغة تُوجِب السماعَ مِثل "حدَّثَنا وسمعتُ وأخبَرنا" حَكَمْنا على حديثه وِفق حال المروي عنه: إنْ كان ثقةً فحديثُه صحيح، وإن كان صدوقًا فحديثُه حسنٌ، وإن كان ضعيفًا فحديثُه ضعيفٌ.

– أمّا إذا رواه بصيغةٍ لا يُقطَعُ معها بحُصول السماع نحو "عن فلان وقال فلان وأنّ فلانا قال" فلا يُقبل حديثُه، بل يُحكم عليه بالضعف.

*يُستثنى مِن ذلك صحيحُ البخاري وصحيحُ مسلم، فلو وجدنا فيهما حديثًا من رواية أحدِ المدلسين ولم يُصرِّح بالسماع فإنه يُحمل على السماع لأن الشيخين لا يرويان عن المدلسِين إلّا ما سمعوا من شيوخهم؛ فيكون للبخاري طرقٌ أخرى للحديث فيها تصريحُ المدلِّسِ بالسماع من شيخه، ولكنّه اختار هذا الإسناد إمّا لعلوّه أو لشهرة رجاله أو لغير ذلك من الاسباب.

يقول السيوطي في ذلك:

وما أتانا في الصحيحين بـ"عَن"   فحَمْلُه على ثبوته قَمِن

قَمِنٌ أي جديرٌ وخليق.

23ـ الحديث الشاذ

وما يُخالِفْ ثقةٌ فيه المَلا فالشاذُّ..

1.تعريف الشذوذ لغةً الانفرادُ. تقول شَذّ فلانٌ عن الناس بمعنى انفرَد.

واصطلاحًا هو ما رواه المقبول – وهو الثقة أو الصدوق – مخالِفًا لما رواه مَن هو أرجحُ منه، سواءٌ كان المخالَف واحدًا أو أكثر. والغالبُ في الشاذّ أنّ الواحد يخالِف ما رواه الجماعة سواءٌ كان الاختلاف في الرفع والوقف أو في الوصل والإرسال.

ونَفترضُ صورةً للشاذ بأن يرويَ مالكٌ ومعمرُ وابنُ جريج والأوزاعي وحمّادُ بن زيد حديثا عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه موقوفا عليه؛ ثمّ يخالفُهم فيه هشيم بن بشير فيَرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا، فنحكم على رواية الواحد – وهو هشيم – بأنها شاذّة وعلى رواية الجماعة بأنها المحفوظة.

2.مثاله: روى الترمذي والنسائي وابنُ ماجه [من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أنّ رجلا تُوفّي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً إلّا مولًى هو أَعتَقه] وتابَع ابنَ عيينة على وصلِه ابنُ جريج وغيرُه وخالَفهم حمّادُ بن زيد – وهو ثقة – فرواه عن عمرو عن عوسجة مرسلاً دون ذكر ابن عباس. وقد رجّح أبو حاتم الرازي روايةَ الوصل لأنّ رواتِها أكثرُ عدداً؛ وسنذكر مزيدا من الأمثلة إن شاء الله في مبحث زيادة الثقة.

24- المقلوب

يقول البيقوني:

والمقلوبُ قسمان تلا

إبدالُ راوٍ مَّا براوٍ قسمُ وقلبُ إسنادٍ لمَتْنٍ قسمُ

1.قسما القلب:

أ- قلبٌ في السند: كأن يُبدل رجلٌ برجلٍ آخر كإبدال عمرو بن دينار بعبد الله بن دينار؛ أو أن يُقلبَ اسمُ رجلٍ مثل كعب بن مرة إلى مرة بن كعب، أو عمرو بن مُرّة إلى مرّة بن عمرو؛ أو أن يَحصُلَ تقديمٌ وتأخير بين الشيخ وتلميذه كأن يُقلَبَ [ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر] إلى [مالك عن ابن وهب عن نافع عن ابن عمر].

ب- قلبٌ في المتن: مثالُه حديث السبعة الذين يُظِلّهم الله في ظلّه، فقد خرّجه البخاري وجماعة، وفيه: "ورجلٌ تَصدّق بصدَقه فأخفاها حتى لا تعلم شمالُه ما تُنفق يمينُه"، في حين جاء عند مسلم والطبراني "حتّى لا تَعلم يمينُه ما تُنفق شمالُه"، فمِن العلماء من جَعل هذا الحديثَ مثالاً للشاذّ.

2.سببُه الوهمُ غالبًا؛ وقد يُروى الحديثُ أحيانًا مقلوبا عمدًا قَصْدَ امتحان ضبطِ الشيخ وتَثَبُّته من محفوظاته، وهل هو بذلك أهلٌ للرواية عنه أم لا؛ كما فَعَل أهلُ بغداد مع الإمام البخاري حين قَلَبوا له مائةَ حديثٍ امتحانًا فرَدَّها كُلَّها إلى الوجه الصحيح الواحدَ تلو الآخر.

25ـ الحديث المعلُّ

يقول البيقوني:

وما بعلّةٍ غموضٍ أو خفا   معلَّلٌ عندهمُ قد عُرِّفا

1.**تعريف** العلّة لغةً الخللُ والضعف.

واصطلاحًا سببٌ خفيٌّ يَقدَح – أي يَطعنُ – في صحّة الحديث رغم أنّ ظاهرَه السلامةُ منها.

والعللُ الخفيّةُ تَخفى على صغار الطلبة والمبتدئين ويَكتشفها كبارُ العلماء من السلف والخلف الذين غالبًا ما يَكون كلامُهم في باب العلل هو المقدَّم عند التعارض.

2.**طريقُ معرفةِ العللِ** جمعُ واستقصاءُ طُرقِ الحديث وألفاظِه المختلِفة من الجوامع والمسانيد والمصنفات، ثُمّ النظرُ والتأمّل والتدقيقُ في هذه الروايات، وبناءً على ذلك يَقف العالِم المحدّث على الخطأ والوهمِ الحاصل في سند الحديث أو متنه، علمًا أنّ غالبَ علل الأحاديث واقعةٌ في السند.

3.**مثالُ** العلّة في السند حديث [من دخل السوق فقال لا إله إلا الله وحده... كُتب له ألف ألف حسنة..]

هذا الحديث خرّجه أحمد والترمذي وابن ماجه من طريق عمرو بن دينار مولى آل الزبير عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر مرفوعا؛ وعمرو بن دينار هذا ضعيف، وقد أعلّ حديثه أبو حاتم الرازي وأبو داود والترمذي، ولذا أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات وحَكَم ببطلانه.

ورَوى حديثَه هذا بعضُ الضعفاء فأخطأ فيه فجعله عمرو بن دينار الثقة المشهور، وظَنّه آخرون عبدَ الله بن دينار الثقة مشهور أيضًا؛ فهذا الراوي إذن هو العلة القادحة في الحديث، فهو واهٍ لا يَصِحُّ .

ومن العلل ما ليس بقادح في الحديث كإبدال ثقةٍ بثقة آخَرَ، ومثالُه حديثُ "لبيعان بالخيار.." يَرويه [مالك والثوري وغيرُ واحد من الأئمة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً]. وقد وَهِم يعلى بن عبيد وهو ثقة، فرواه عن الثوري عن عمرو بن دينار – أَبدل عبدَ الله بعمرو – لكنّ الحديثَ مع ذلك صحيحٌ سواءٌ رواه هذا أو ذاك لأنّ كلا الراويَين من رجال البخاري ومسلم.

26ـ المضطرب

يقول البيقوني:

وذو اختلافِ سندٍ أو متنِ مضطرِبٌ عند أُهَيل الفنّ

1.تعريفُ الاضطراب لغةً التزلزلُ والتحرّك، تقول اضطربَت الأرضُ إذا تحرّكَت وتزلزلت.

واصطلاحًا الحديثُ الذي يُروي على أوجُه مختلفةٍ متعارضة مع تساوي هذه الطرُق قوّةً وضعفًا دُونَ مرجِّحٍ يُرجّحُ إحدى الروايتَين أو الروايات؛ فإذا ما تَرجّحَت روايةٌ زالَ الاضطرابُ.

2.مثالُه حديثُ [ابنِ عباس أنّ أبا بكر الصديق قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أراك شِبْتَ يا رسول الله؟ فقال صلى الله عليه وسلم: "شَيّبَتي هودٌ وأخواتُها"]

قال الإمام الدارقطني: "هذا الحديثُ مضطربٌ، فإنه لم يُرو إلّا من طريق أبي إسحاق السبيعي، وقد اختُلِف عليه فيه على نحو عشرة أوجهٍ، فمنهم من رواه عنه مرسلا ومنهم من رواه عنه موصولًا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد بن أبي وقاص ومنهم من جعله من مسند عائشة ومنهم من جعله من مسند ابن مسعود".

3.حكمُه: هو ضعيفٌ لأنه يُشعر بعدم ضَبْطِ راويه أو رُواتِه.

27ـ المُدْرَج

يقول البيقوني:

والمدرجاتُ في الحديث ما أتت   مِن بعض ألفاظ الرواة اتصلَت

1.تعريفه: هو الحديث الذي زِيدت فيه زيادةٌ ليست منه دُونَ بيانِ أنها ليست منه. فإذا تبيّن أنّ تلك الزيادة من كلام فلان لم يَعُد الحديثُ مدرجًا.

ويكون الإدراج غالبًا في المتن لا في السند،.ويقع الإدراج في أوّل المتن أو وسطِه أو آخرِه.

2.مثالُه

أ– مدرج أوّلِ المتن: حديثُ أبي هريرة [أسبغوا الوضوءَ, ويلٌ للأعقاب من النار].

فقد جاء في روايات أخرى لهذا الحديث عند البخاري ومسلم بيانُ أن الفقرة الأولى من كلام أبي هريرة الذي يقول: [أسبغوا الوضوء، فإني سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول: "ويل للأعقاب من النار"]

ب– مدرج وسط المتن: حديثُ عائشة في بدء الوحي وفيه: [وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحَنّث في غار حراء –وهو التعبُّد – الليالىَ ذواتِ العدد]

فجملة "وهو التعبد" زادها الزهري على سبيل التفسير كما بيّنَت رواية البخاري الثانية.

ج- مدرج آخر المتن: حديث أبي هريرة عند البخاري: "للعبد المملوك الصالح أجران؛ والذي نفسي بيده لو لا الجهاد في سبيل الله والحج و برّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك".

فعبارة "والذي نفسي بيده لولا.. إلخ" مُدرج من كلام أبي هريرة كما بيّنَته روايةُ مسلم الأخرى "والذي نفسُ أبي هريرة بيده.."، ويدل عليه أيضًا قوله "وبرُّ أمي" ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم تُوفّيت أمُّه وله ستُّ سنين.

مثالُ الإدراج في السند: حديث [ابن ماجه عدد 1222 من طريق ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كَثُرت صلاتُه بالليل حَسُن وجهُه بالنهار] وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات 109/2

قال السيوطي: "قال الحاكم دَخَل ثابتٌ على شريك بن عبد الله القاضي وهو يُملي يقول حدثنا الأعمش عن طلحة بن نافع عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثمّ سَكَت ليَكتُب المستملي, فلمّا نظر شريكٌ إلى ثابت قال: من كثرت صلاته..إلخ

وهذا الحديثُ جَعله ابن حجر مثالًا للمدرج وجعله ابن الصلاح مثالًا للموضوع خطأً دون قصد.

وإنّما أثنى شريك بذلك على ثابت القوّام، فظنّه ثابتٌ حديثا مرفوعا وصار بعد ذلك يحدّث به.

28ـ المُصَحّف والمحرّف

1.تعريفه: هو ما كان فيه تغييرُ حرفٍ أو أكثرَ في كلمة سواءٌ كان في المتن أو السند, وذلك بسبب النَّقط أو الشكل الذي يرجع إلى أصل الكلمة لا إلى آخر حرف منها, لأنّ تغيير أواخر الكَلِم يعود إلى الناحية الإعرابية ويُعَدُّ من باب اللحن. وأكثرُ المتقدّمين وعامّةُ أهل الحديث يجعلون التصحيف والتحريف مترادفَيْن, وهو الأرجح. وفَرّق الحافظ ابن حجر بينهما فجعل المصحّفَ ما تعلّق بتغيير الحروف بسبب النقط والمحرّفَ ما تغيّر بسبب الشكل. وعبارةُ "المصحّف" هي الأكثر استعمالا لدى أهل الحديث لأنّ التحريف ربّما يُفهم منه التعمُّد, وقد ورد في القرآن في سياق الذمّ عند وصف اليهود بكونهم [يحرّفون الكلم عن مواضعه]

2.مثالُ التصحيف بتغيُّر النقط في المتن: ماحصل لأبي بكر الصّولي الأديب اللغوي المتوفى سنة 335هـ حيث أملى حديثَ أبي أيوب الأنصاري [من صام رمضان وأتبعه شيئا من شوال] وإنّما هو عند مسلم وأصحاب السنن [وأتبعه ستا]

ومثالُه في السند ما رواه [شعبة عن العوّام بن مراجم عن أبي عثمان النَهدي عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم: لتؤدنّ الحقوق إلى أهلها..] صَحَّف فيه ابنُ معين فقال [العوام بن مزاحم] بدل مراجم, وقد نَبّه على ذلك الدارقطني في العلل 2/24- 25

ومن نماذج التصحيف إبدال حيان بـ حبان أو جبان وأسفع بـ أسقع وخياط بـ خباط أو حناط.

وكثيرًا ما يعود التصحيفُ إلى الشكل أي ضبط حروف الكلمة:

ومنه ما يقع في السند كأن يقال في عبد الله بن سلاَم – وهو مخفّف اللّام – عبد الله بن سلاّم – بالتشديد – وكذا يُقال في أُسيد بن حضير – وهو بضمّ الهمزة – أَسِيد بالفتح.

ومنه ما يقع في المتن كحديث جابر قال: [رُمِي أُبيٌّ يومَ الأحزاب على أكحله –وهو عرق في اليد– فكواها النبي صلى الله عليه وسلم] صَحَّفه غندر [أَبِي] ليعود على والد جابر, وهو خطأٌ، فوالد جابر استُشهد يوم أُحد.

29ـ الحديث الموضوع

يقول البيقوني:

والكذبُ المختلَق المصنوعُ على النبي فذلك الموضوعُ

1.تعريفُه: مشتَقٌّ لغةً من الوضاعة لأنه في أدنى المنازل, ويُقابله المرفوع. وقيل بل مشتقٌّ من الوضع بمعنى اللصق, فكأنّ واضع الحديث حاول إلصاقه بالنبي صلى الله عليه وسلم؛ وهذا المعنى الأخير رَجّحه ابن حَجَر في "نُزهة النظر".

واصطلاحا: ما اختَرَعه وافتراه أحدُ الكذّابِين ونَسَبه إلى النبي صلى الله عليه وسلّم.

ويُطلق عليه أيضا المصنوع والمختلَق والمختَرع والمكذوبُ، وكلُّها مترادفاتٌ أي معناها واحدٌ.

2.حُكمُه: أَجمَع العلماء على أنه لا يجوز روايةُ الموضوع أبدًا إلّا على سبيل بيان حاله والتحذير منه.

فقد تَواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم قولُه [من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار]

3.طُرُق معرفتِه متعدّدة منها إقرارُ الواضع بعد توبته أو محاكمته، وركاكةُ لفظ الحديث، ومناقضةُ معناه للقرآن الكريم أو السنة الصحيحة كتحريمِ مباح أو تحليل محرّم أو ذمّ أبي بكر أو عمر إلى غير ذلك ..

4.أسباب الوضع:

أ- ترغيب الناس في الخيرات وترهيبهم من المنكرات: والوضّاعون لهذه الأحاديث يتقرّبون بزعمهم إلى الله تعالى فيختلقون أحاديث في فضائل الأعمال. وقد قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم: مِن

أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورةً ؟ فأجاب: "رأيتُ الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحق فوضعتُها حِسبةً".

ب- الانتصار لمذهبٍ معيّن، كما يَفعلُ الروافض الذين يروُون أحاديث تدلُّ على الغلوّ الذي قد يُوصل صاحِبه إلى الخروج من الملّة مثلَ حديث [عليٌّ خيرُ البشر مَن شكّ فقد كفر] وحديث [من أحبّ الله وأبغض عليّا أبغضه الله, ومن أحبّ عليّا وأبغض الله أحبّه الله] رواه نعمة الله الجزائري الرافضي في كتاب "الأنوار النعمانية" وحديث [التقية ديني ودين آبائي, ومن لا تقيّة له لا دين له] وحديث [أركان الإسلام خمسةٌ: الصلاة والزكاة والصوم والحجّ ووِلايةُ عليّ] رواه الكليني في "الكافي". ولذا قال علماؤنا إنّ الروافض أكذبُ الأمم على وجه البسيطة؛ لأنّ عامّة الناس لو كَذَب الواحد منهم يشعر بالإثم أو بتأنيب الضمير إذا لم يكن مسلما، إلّا الروافض فإنهم يتقرّبون إلى الله بهذا الكذب.

وغُلاة الصوفية يفعلون ذلك أيضا، وقد جاء في كُتبهم [أوّل ما خَلق اللهُ نُورَ نبيّك يا جابر..] وهو حديثٌ مطوّل في نحو صحيفتين, تضمَّن مِن الألفاظ الركيكة والمعاني السخيفة الشيءَ الكثير الدالَّ على بطلانه.

ج- الطعن في الإسلام: كما فعل محمد بن سعيد الذي صُلب لزندقته حيث زاد في حديث[أنا خاتم النبيّين لا نبيّ بعدي] عبارةَ [إلّا أن يشاء الله] كي يَفسح المجال أمام مدّعِي النبوة أمثال الزنديق الأفّاك "غلام أحمد القادياني" نبيّ الطائفة الأحمدية المدعومة ماليّا وإعلاميّا من قِبل بريطانيا والماسونية العالمية، والتي تبثّ عقيدتها الفاسدة عبر قناة فضائية خاصّة. نشأت القاديانية في بلاد فارس التي صدرت عنها للأسف الكثيرُ من مذاهب الزندقة والإلحاد كالبابَكية والخُرَّمية والباطنية والقرامطة والفاطمية والبهائية وغيرها.

5.أمثلةُ الموضوع: منها حديث فضائل القرآن سورةً سورةً الذي ذكره الثعلبي والواحدي والزمخشري والبيضاوي وغيرُهم في تفاسيرهم.

أمثلةُ الموضوع وهمًا وخطأً:

*الإيمانُ ما وَقر في القلب وصدّقه العمل

*الايمان إقرارٌ باللسان وتصديق بالجَنان وعملٌ بالأركان

*كما تكونون يُولَّى عليكم

*المعدةُ بيت الداء والحميةُ رأسُ كلِّ دواء

*اختلافُ أمتي رحمة

*أصحابي كالنجوم بأيِّهم اقتدَيْتم اهتدَيْتم

*مَن قَلَّد عالما لقي الله سالماً

*علماءُ أمّتي كأنبياء بني إسرائيل

*احذروا الأبيضين الملح والسكر

*قصّةُ توسُّلِ آدم بالنبي صلى الله عليه وسلم وبآل بيته؛ وقد دَخل هذا الحديث على الصوفية من كُتب الرافضة.

6.المصنفات فيه:

*"الموضوعات الكبرى" لابن الجوزي

*"اللآلئ المصنوعة" للسيوطي

*"تنزيه الشريعة" لعليّ بن محمد بن عَرّاق الكناني

30- المنكر

يقول البيقوني:

والمنكرُ الفردُ به راوٍ غدا　　　　تعديلُه لا يَحمِلُ التفرّدَا

1.نوعاه:

الأول: هو الحديث الذي تَفَرَّد به راوٍ ظَهَر فسقُه أو فُحْشُ غَلَطِه أي راوٍ شديدِ الضعف.

الثاني: هو الحديث الذي رواه الضعيفُ مخالفًا لِمَا رواه الثقةُ أو الصدوقُ.

هذا التعريف للنوع الثاني هو الذي اعتمده ابن حجر في "نزهة النظر"، وهو بذلك يَتّفقُ مع الشاذّ في مخالفة الراوي لمن هو أرجحُ منه, لكنْ الفرقُ بينهما أن الشاذّ هو مخالفةُ المقبول لمن هو أرجحُ منه, وأمّا المنكر فهو مخالفةُ الضعيف لمن هو أرجحُ منه.

2.مثاله فَرَضًا لو روى [الليث بن سعد حديثا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موقوفا] وروى هذا الحديثَ [عبدُ الله بن لَهِيعة – أحدُ الضعفاء – عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا] حَكَمنا على حديث ابن لهيعة بأنه منكَر لأنه ضعيفٌ خالَف ثقةً.

31ـ مختلف الحديث

1.**تعريفه:** هو الحديث المقبول المعارَض بمثله مع إمكان الجمع بينهما.

2.**مثالُه** حديثُ أبي هريرة [لا عدوى ولا طيرة] رواه البخاري ومسلم مع حديث أبي هريرة أيضًا [فِرَّ من المجذوم فرارَك من الأسد] الذي رواه البخاري؛ والجذامُ مرضٌ يؤدّي في أشدّ أحواله إلى تساقط الأعضاء.

فإنّ النفي في الحديث الأوّل يُحمل على نفي ما كان يعتقده أهلُ الجاهلية من أنّ ذلك يجري بطبعه وتأثيره, وفي الحديث الثاني إخبار بأن الله تعالى جعل المخالطة سببا للإصابة بالجذام، قاله ابنُ الصلاح.

قلتُ: فالعدوى لا تؤثّر بطبعها بل بمشيئة الله وتقديره, فإذا شاء أثّرَت وإلّا فلا, والدليلُ الواقعُ المشاهَد من انتقال عدوى الزكام مثلًا مِن فردٍ إلى آخر دون غيره من أفراد البيت الواحد؛ وفي ذلك دلالةٌ على أنّ المؤثّر حقيقةً هو الله جلّ جلاله.

قال السيوطي:

والمتن إن نافاه متنٌ آخَر وأمكَن الجَمعُ فلا تَنافر

كمتن "لا يورد" مع "لا عدوى" فالنفي للطبع وفرّ عدوًا

*يُصارُ إلى النسخ إذا لم يُمكن الجمعُ بين الحديثين، فإن تعذّر ذلك بسبب عدم معرفة التاريخ مثلًا فإنه يُصارُ إلى الترجيح بينهما بأحد وجوه الترجيح، ومنها:

- القوةُ التي يتميّز بها أحد الإسنادَين على الآخر؛ وذلك راجعٌ إلى حال الرواةِ المتبايِنةُ مراتِبُهم؛ فهشيم بن بشير على سبيل المثال ليس مساوٍ لمالك بن أنس في الحفظ والإتقان وإن كان كِلا الراويين من رجال الكُتب الستّة.

- كثرةُ طُرُق أَحد الحديثين مقارنةً بالآخر, فليس المشهورُ مثلًا كخبر الآحاد.

- صيغةُ الرواية والتحمّل, فيُرجَّحُ السماعُ مثلًا على الإجازة.

- والخاصُّ يُقدَّمُ على العامّ عند جمهور العلماء: مثالُ العامِّ النهيُ عن صلاة النافلة بعد صلاتَي الصبح والعصر, وهو مخصَّصٌ بأمرِ المسلم بأداء ركعتين بسبب دخوله المسجد في حديث جابر عند البخاري ومسلم [إذا دخل أحدُكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين]؛ ومخصَّصٌ أيضًا بجواز أداء صلاة الجنازة في وقت النهي؛ وكذا لو أراد المسلم أن يُصلّي ركعتين بعد كلّ وضوء – بما في ذلك وقتُ الكراهة – كما كان يَصنع بلال رضي الله عنه وأَقرّه عليه نبيُّنا صلى الله عليه وسلم.

- الترجيحُ بالقرائن: كأن يَشهَد لأَحد الحديثين ظاهرُ القرآن أو فعلُ بعض الصحابة أو القياسُ.

3.**المصنفات في مختلف الحديث** أحسنُها الكتابُ الضخم الموسوعي "شرحُ مُشكِل الآثار" للإمام الطحاوي رحمة الله عليه.

*ولا يُوجد حديثان صحيحان متعارضان مِن كلّ وجهٍ وِفق الإمام ابن خزيمة الذي تحدّى من يقول بخلاف ذلك أن يأييَ بهما ليُؤلّفَ هو رحمه الله بينهما.

32ـ الناسخ والمنسوخ

يقول السيوطي:

النسخُ رفعٌ أو بيانٌ والصواب   في الحدّ رفعُ حُكمِ شرعٍ بخِطاب

1.تعريف النسخ لغةً الازالة, يُقال: نَسَخَت الشمسُ الظلَّ أي أزالَته؛ وهو أيضا بمعنى النقل, يُقال: نَسَخْتُ الكتاب أي نَقَلْتُ ما فيه.

واصطلاحا: رفعُ حكمٍ شرعي متقدِّم بحُكمٍ شرعي متأخِّر.

2.**طرُق معرفتِه:**

أ- تصريحُ النبي صلى الله عليه وسلم بذلك.

مثالُه حديثُ بريدة عند الامام مسلم(رقم 946) قال صلى الله عليه وسلم: [كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور ألا فزوروها]. وهذا نسخٌ صريح ضِمنَ نصٍّ واحدٍ.

ب- تصريحُ الصحابة بالنسخ.

مثالُه قولُ جابرٍ [كان آخرَ الأمرين مِن رسول الله صلى الله عليه وسلم تركُ الوضوءِ ممّا مسّت النارُ] رواه أبو داود والنسائي وابن خزيمة، وهو صحيح؛ وهذا أيضًا نسخٌ صُرّح فيه بالحكمين في نصٍّ واحد.

ج- معرفة التاريخ.

مثالُه حديثُ شدّاد بن أوس مرفوعا [أَفطَر الحاجمُ والمحجوم] رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه؛ وللحديث شواهدُ, وهو صحيح؛ وقد نسخه حديث ابن عباس [أن النبي صلى الله عليه وسلم

احتجم وهو صائم] رواه البخاري؛ فقد جاء في بعض طرق حديث شدّاد أنّ ذلك كان يوم الفتح، وحديثُ ابن عباس في حجة الوداع.

3.أشهر المصنفات فيه: "الإعتبار في الناسخ والمنسوخ" لمحمد بن موسى الحازمي ت584 هـ و"شرح مشكل الآثار" للإمام الطحاوي.

33ـ المتابعات والشواهد

1.تعريف المتابِع – بكسر الباء – هو الذي يروي حديثًا يُتابع فيه غيرَه على شيخه أو شيخِ شيخه فمَن فوقه, بشرط أن يكون الصحابي واحدًا سواءٌ كانت الروايةُ الثانية موافِقةً للأولى لفظًا أو موافقةً لها معنًى.

2.نوعا المتابَعة:

أ– متابعة تامّة: وهي التي تكون على الشيخ المباشر.

مثالُها لو روى يحيى الليثي حديثا عن مالك عن نافع عن ابن عمر, وروى هذا الحديثَ قُتيبةُ عن مالك عن نافع عن ابن عمر؛ فهذه متابعةٌ تامّةٌ لأنّ قتيبةَ تابَع الليثيَّ على مالكٍ؛ والأوّلُ يُسمّى متابَعا بفتح الباء, والثاني متابِعا بكسرها.

ب– متابعة قاصرة: وهي التي تكون على شيخ الشيخ.

مثالُها لو روى الحديث المتقدِّم قتيبةُ, لكنْ حَمَله عن سفيانَ بنِ عيينةَ عن نافعٍ عن ابن عمرَ؛ فيكونُ تابعَ الليثيَّ على شيخ شيخه, أعني نافعًا.

*ومَهْما كثُرت الرواياتُ عن صحابي واحد في حديث من الأحاديث فهي طرُق ومتابعاتٌ؛ فإنْ تَغيَّر الصحابي فهو الشاهد, وهذا هو القول الأرجح في المسألة.

3.تعريف الشاهد: هو الحديث الدي رواه راوٍ يوافِق حديثَ غيره باللفظ أو بالمعنى لكنْ عن صحابي آخَرَ، تمامًا كما هو حالُ الشهود عند القاضي.

مثالُه ما رواه روى مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا [لا تصوموا حتى تَروا الهلال ولا تُفطروا حتى تَروا الهلال, فإنْ غُمّ عليكم فأَكملوا العِدّة ثلاثينَ" أخرجه مالك والبخاري ومسلم،

ورَوى نحوَه البخاري عن أبي هريرة مرفوعا [.. فإنْ غُمَّ عليكم فأكملوا عِدّةَ شعبانَ ثلاثين]؛ فحديث أبي هريرة شاهدٌ لحديث ابن عُمَرَ.

34ـ أنواعُ نَقْلِ الحديث [التحمُّل]

ثمانيةٌ عند ابن الصلاح أَشهَرُها:

أ- السماع من لفظ الشيخ: سواءٌ كان مِن حِفظه أو من كتاب، وهو أعلى أنواع التحمّل؛ وصيغة الرواية بها [سمعتُ] وهي أرفع صيغ السماع، وقد تُستخدم كذلك عبارة [حدثني] و[أخبرني] ونحوها.

ب- القراءة على الشيخ: وتسمّى أيضا العَرْضُ، سواءٌ قرأتَ أنت أو قرأ غيرُك وأنت تَسمع, وسواءٌ قرأتَ مِن حِفظك أو من كتاب؛ وصيغة الرواية بها إذا قرأتَ أنت على الشيخ تقُول [قرأتُ على فلانٍ] وإذا قرأ غيرُك تقول [قُرِئ على فلان وأنا أَسمع]؛ ويجوز أن تقول [حدثنا فلانٌ قراءةً عليه] أو [أخبرنا فلان قراءةً عليه].

ج- الإجازة: وصُورتها أن يلتقيَ الطالب بالشيخ فيقول الطالب [أَجِزني في الموطأ أو الصحيحين أو الكتب الستّة أو مروياتك] مثلًا، سواءٌ قرأ التلميذ عليه بعضا من صحيح البخاري وسائر الكتب الستة أم لم يَفعل؛ فيقول الشيخ [أجزتُك في مروياتي أو مؤلفاتي أو الكتب الستة] ونحو ذلك.

أنواع الإجازة:

- إجازةُ مُعيَّنٍ في معيّنٍ: وهو أقواها، وذلك بأن يقول الشيخ لتلميذه [أجزتُك في كتاب الموطأ أو الكتب الستة أو التسعة] مثلًا.

- إجازةُ غيرِ معيّنٍ في معيّنٍ: كما لو قال الشيخ [أجزتُ محمد بن أحمد التونسي في رواية الموطّأ عنّي] ويَكون في الحلقة عددٌ من الطلبة الموسومين بهذا الاسم.

- إجازةُ معيّنٍ في غير معيّن: كأن يقول [أجزتُك في كتاب "السنن"] ولا يُدرَى أيَّ السنن أرادَ، أحدَ السنن الأربعة أم سنن الدارمي أم سنن الدارقطني أم ماذا؟

– الإجازةُ على الإجازة: كأن يقول الشيخ [أجزتُ لك مجازاتي] أو [أجزتُ لك ما أُجيز لي]؛ وهنا لم يَسمع الشيخُ هذه الأحاديثَ مِن شيخه بل أَخَذها عنه إجازةً؛ وهذا النوعُ – أعني الإجازةَ مِن غير سماعٍ – هو الواقع غالبًا في أيامنا؛ وصيغةُ الرواية بهذه الإجازة أن يقول الشيخُ [أجاز لي فلانٌ] وجَوّز بعضُ المتأخرين أن تكون الصيغة [أنبَأنا]. وقد أكثَرَ من استخدامِها الخطيبُ البغدادي وأبو نعيم والبيهقي وغيرُهم، رحمةُ الله على الجميع.

*وقد توسّع بعض المتأخرين في الإجازة حتى كان يقول [أجزتُ أهلَ البلد الفلاني] أو [أجزتُ المسلمين في الرواية عني] وهذه إجازةٌ على العموم, وهي ضعيفةٌ.

وينبغي التنبّه إلى أنّ بعضَ الكتب قد تَضمّنت عباراتٍ مختصَرةً وموجَزةً تحملُ دلالاتٍ مخصوصةً لا يُمكن فهمُها إلا بإدراك اصطلاحات أهل الفنّ.

وقد نظم السيوطي بعضَها في قوله:

وكتبوا حدثنا ثنا ونا ودثنا ثم أنا أخبرنا

أو أرنا أو أبنا أو أخنا حدثني قسها على حدثنا

ومِن ذلك رمزُ [ح] الذي كثيرًا ما يستخدمه الإمام مسلم والنسائي ويُراد به التحوّلُ من إسناد إلى آخر إلّا أنّ كلا الإسنادين يلتقي في شيخ واحدٍ غالبا أو في صحابي واحد.؛ ويُنطَق بها أثناء القراءة (حا).

35- رواية الأقران

يقول البيقوني:

وما روى كلٌّ قرين عن أخه مدبَّجٌ فاعرفه حقًّا وانتخه

1.**تعريف** الأقران: هم الجيلُ الواحد الذي تقاربت تواريخ ولاداتهم وتشاركوا في الأخذ عن شيوخ معيَّنين أو عن شيوخٍ من طبقةٍ واحدة.

2.**مثالُ** الأقرانِ في العلماء مالكٌ والأوزاعي والثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة؛ فإذا روى أحدُ القرينين عن الآخر ولم يرو عنه الآخر فهي رواية القرين.

ومثاله في الصحابة روايةُ أبي هريرة عن عائشة أم المؤمنين.

ومثاله في التابعين رواية الزهري عن عطاء بن أبي رباح.

ومثاله في تابع التابعين رواية الأوزاعي عن مالك.

مثاله في تابع تابع التابعين رواية أحمد بن حنبل عن علي ابن المديني.

وأمّا إذا روى كلٌّ واحدٍ عن صاحبه فهذه تسمّى رواية **المدبّج**.

36- رواية الأكابر عن الأصاغر

الأصل أن يَروي الصغيرُ عن الكبير لكن أحيانا يحصُل العكسُ.

مثالُه روايةُ يحيى بن سعيد الأنصاري عن تلميذه مالك.

وكذلك روايةُ البخاري عن تلميذه أبي العباس السراج أو عن ابن خزيمة.

37- رواية الآباء عن الأبناء

مثالها روايةُ العباس عمِّ النبي صلى الله عليه وسلم عن ابنه الفضل بن العباس أنّ النبي صلى الله عليه وسلم جَمَع بين الصلاتين بمزدلفة؛ ذكر ذلك الخطيبُ البغدادي.

أو ما أخرجه الترمذي من رواية وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أَوْلَم على صفيّة بسَوِيق وتمر. والسويقُ طعامٌ يُتَّخذ من مدقوق القمح والشعير.

*فائدة هذه الأنواع الثلاثة المتقدّمة أن لا يُظنَّ أنَّ ذلك خطأٌ من أَحد الرواة، بل هو صوابٌ واقعٌ وإن كان على خلاف الأصل في الرواية.

38- المجاهيل من الرواة

قال العراقي:

واختلفوا هل يُقبَل المجهولُ وهو على ثلاثةٍ مجعولُ

مجهولُ عينٍ: مَن له راوٍ فقط ورَدَّه الأكثرُ والقسمُ الوسط

مجهولُ عين باطنٍ وظاهرِ وحُكمه الردُّ لدى الجماهر

1.**تعريف** المجهول من الرواة: هو من لم يُوثّقه أو يُجرِّحه أحدٌ من أئمة الجرحِ والتعديل ممّن يُحتَجُّ بكلامهم.

2.أحواله:

أ- مجهول العين: وهو من لم يَرو عنه سوى راوٍ واحد.

ب- مجهول الحال: وهو من روى عنه اثنان. ومجهول الحال عدلُ الظاهر خفيُّ الباطن, لأنّ من روى عنه اثنان زالت جهالةُ عينِه - أي صار معروفًا من حيث الظاهر - لكنّه يبقى خفيَّ الباطن لا يزول خفاؤه إلا بتنصيصِ إمامٍ من أئمّة الحديث على عدالته.

ومجهول الحال أو مجهول العين إذا وردا في سند الحديث كان من أقسام الضعيف.

ويُطلق ابن حجر على مجهول الحال اسم [مستور] أحياناً.

*واختلفوا في مَن روى عنه ثلاثةٌ فأكثر, فألحقه عامّةُ المتقدِّمين بالقسم الثاني في حين قَبِلَ حديثَه ابنُ حبان والعجلي وابن شاهين ومن بعدهم كالمنذري والهيثمي وأكثرُ المعاصرين كالشيخ أحمد شاكر والألباني وشعيب الأرناؤوط وشيخنا عبد القادر الأرناؤوط وغيرُهم.

فتَلَخَّص بذلك أنّ للراوي الذي لم يُوثّقْه ولم يُجرّحْه أحدٌ من أئمّة الجرح والتعديل المحتجِّ بكلامهم ثلاثةَ أحوال: إنْ روى عنه واحدٌ فقط فهو ضعيف, وإن روى عنه اثنان فهو عند الجمهور أضعيف أيضًا, وإن روى عنه ثلاثةٌ فأكثر فهو مقبول عند بعض المتقدمين وأكثرِ المتأخرين وعامّةِ المعاصرين.

39ـ رواية المبتدع

1.تعريف الابتداع لغةً الإنشاءُ والاختراع والإيجاد؛ قال تعالى (بديع السماوات والأرض) أي موجدهما وخالقهما.

واصطلاحا الإحداثُ في الدين بعد أنْ تمَّ وكمُل، سواءٌ في الاعتقاد أو العمل. و قد تمّ هذا الدين بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم. قال الله تعالى (اليوم أكملتُ لكم دينكم..) وهذه الآية من أواخر ما نَزل.

2.نوعا البدعة:

أ- بدعة مفسقة: وهي كل اعتقاد أو عمل لا يؤدّي بصاحبه إلى كفر, مثل التشيع القديم والإرجاء والتوقف في القرآن فلا يقول بخلقِ القرآن ولا بعدمِه, فأصحابُ هذه البدع من كان منهم ثقةً أو صدوقًا قُبِلت روايتُه إلا إذا كان الحديث المروي يؤيّد بدعتَه.

مثال ذلك لو روى الشيعي حديثًا في فضل آل البيت أو فضل نكاح المتعة ونحو ذلك, فإنه لا يُقبل حديثُه.

ب- بدعة مكفرة: وهي كلّ اعتقاد أو عمل يؤدّي بصاحبه إلى الكفر، مثل اعتقاد وقوع التحريف في القرآن أو النقص منه أو الزيادة فيه أو كُفر الصحابة أو كُفر أهل السنة؛ ومن ذلك أيضًا القولُ بوحدة الوجود والاستعانةُ بأهل القبور وطلبُ الغوث منهم واعتقادُ الضرر أو النفع فيهم؛ ومِن الاعتقاداتِ الكفرية إنكارُ السُّنة كلِّها أو معظمِها, ومنها مذهب الرافضة الإمامية الإثنا عشرية والفرق المتولّدة عنها كالإسماعيلية والنصيرية العلوية والدرزية والبهائية والقاديانية الأحمدية.. فروايةُ هؤلاء وأمثالِهم مردودةٌ وشهاداتُهم في الأموال والحدود غيرُ مقبولةٍ إذ شَرْطا الشهادة الإسلامُ والتقوى قد عُدِما في أمثال هؤلاء.

*وهل توجد في الصحيحين رواياتٌ لأصحاب البدع المفسِّقة؟

الجواب نعم، لكنها قليلةٌ وغيرُ متعلِّقةٍ بباب الاعتقاد وليست فيما يؤيّدُ بدعَهم، وإنّما يُعنَى جلُّها بالأخلاق والترغيب والترهيب ونحو ذلك؛ ثمّ إنّ البخاري ومسلمًا معروفان بشدّة تحرّيهما وانتقائهما لروايات الثقات.

40- تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف

ويندرج هذا في باب الزيادة في السند, لأنّ من وَصل الحديث فقد زاد ذِكر الصحابي في السند, ومَن رَفع الحديث فقد زاد ذِكر النبي صلى الله عليه وسلم في السند أيضًا.

1.**تعريفه:** هو أن يزيد الراوي المقبولُ – أعني الثقةَ أو الصدوق – زيادةً في السند. يزيدُ ذِكر الصحابي في المرسل فيصِير موصولًا, أو يزيدُ ذِكر النبي صلى الله عليه وسلم في الموقوف فيصِير مرفوعًا.

2.**مثاله** حديث [لا نكاحَ إلّا بولي] يرويه إسرائيلُ بن يونس وأبوه يونس والقاضي شريك وغيرُهم عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه مرفوعًا.

وهو مخرَّجٌ عند أصحاب السنن والمسانيد سوى الصحيحين والموطأ.

ويرويه شعبةُ والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة مرسلًا؛ لكن اختُلِف على شعبةَ والثوري أيضًا, فرُوِي عنهما موصولا أيضًا بذكر أبي موسى. وقد رَجّح البخاري وصْل الحديث وحَكم بصحته كما نقله عنه الخطيب في كتابه، وحَكى الحاكم تصحيحَه عن الذهلي وعلي ابن المديني. فهنا قُبلت زيادةُ أكثرِ من ثقة رغم الاختلاف فيمن قَصَّر به.

41- زيادةُ الثقة في المتن

1.تعريفها: هي أن يروي المقبولُ – ثقةً كان أو صدوقًا- حديثًا قد رواه غيرُه, فيزيدُ فيه زيادةً سواءٌ كانت تلك الزيادةُ كلمةً واحدةً أو جملةً.

2.حُكمها: ذَكر أبو عمرو بنُ الصلاح أنّ لهذه الزيادةِ ثلاثَ فرضياتٍ ينبني عليها الحُكمُ:

الفرضيّة الأولى: أن تَقع مخالِفةً ومعارِضةً لما رواه الثقة أو الثقة الأرجح والأحفظ ، فيُحكم على الزيادة حينئذٍ بالشذوذ وتُرَدُّ.

مثالها: ما رواه أبو داود والترمذي من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرةِ مرفوعًا: [إذا صلّى أحدُكم الفجرَ فليضطجِع عن يمينه] فعبد الواحد هذا ثقةٌ لكنْ أخطأ في بعض الأحاديث التي رواها عن الأعمش خاصّةً.

قال البيهقي: "خالَف عبد الواحد العددَ الكثير في هذا, فإنّ الناس إنما روَوه من فِعل النبي صلى الله عليه وسلم لا مِن قوله".

قلت: والفرقُ بينهما أنّ القول يُفيد سنيّةَ الضجعة, بل وجوبَها على مذهب الظاهرية, بينما لا يفيدُ الفعلُ لوحدِه الوجوبَ بلا خِلاف. وإنّما كان نبيّنا صلى الله عليه وسلم يَضطجع لأجل الراحة حيث كان يقوم الثلث الأخير من الليل.

و سنّةُ الاضطجاع الفعلية خرّجها البخاري ومسلم أيضا من حديث عائشة.

الثانية: أن تكون هذه الزيادةُ غيرَ مخالِفةٍ لما رواه غيرُه ممّن هو أرجح منه, فهي عند ذلك مقبولةٌ لأنها في حُكم تفرُّده بحديث مستقلّ؛ وتُحمل زيادته على أنه حَفِظ ما لم يَحفَظه غيرُه.

مثالها حديث [إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله سبع مرات] هكذا رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا, وخرّجه الشيخان من طريق مالك.

وورد أيضًا بلفظ [إذا وَلغ الكلب في إناء أحدكم فليُرِقه, ثم ليغسِله سبع مرار] ولفظُ "فليُرقه" زاده علي بنُ مسير أحدُ الثقات في طريق آخرَ عن أبي هريرة, وزيادتُه هذه غيرُ مخالِفة لما رواه مالك بل روايةُ مالك تدلّ عليها لأنه لا يُمكن غسلُ الإناء إلّا بعد إراقة ما فيه.

وأخرجه مسلمٌ أيضًا من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا، فزاد فيه "أُولاهنّ بالتراب" وزيادةُ الثقة مقبولةٌ.

الثالثة: ما كان بين هاتين المرتبتين, وذلك بأن يقع في الزيادة تقييدُ حديثٍ مطلَقٍ؛ وهي محلُّ خلافٍ بين أهل العلم.

مثالها ما أخرجه البخاري ومسلم عن أنس قال [أُمرَ بلال أن يَشفع الأذان وأن يُوتر الإقامةَ] زاد سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس [إلّا الإقامةَ] وهذه الزيادة عند البخاري برقم 602 ومسلم 378.

قال الحاكم في "علوم الحديث" ص77: "رواه الناس عن أيوبَ فلم يَذكر التثنية في الإقامة إلّا سماك, وهو ثقةٌ".

قلت: معنى هذا الحديث أن ألفاظ الأذان تُكرر كلُّ لفظةٍ فيه مرتين إلا التكبير في أوّله فهو أربعٌ إلا عند المالكية, وبالنسبة للإقامة تُقال كلُّ لفظةٍ فيها مرّةً مَرّة سوى لفظ [قد قامت الصلاة] فإنه يُكرّر مرتين لأجْل زيادة سماك هذا.

وقد أَخذ بهذه الزيادة الشافعي وطائفةٌ من العلماء, ولم يأخذ بها أبو حنيفة وجماعة.

ومن هذا الباب ما جاء في حديث حذيفة عند مسلم من طريق أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفةَ مرفوعًا وفيه [وجُعلت لي الأرض مسجدًا وتُربتُها طهورًا]

وحديثُ جابر في الصحيحين لفظُه [أُعطِيتُ خَمسا لم يُعطهنّ أحدٌ قَبلي.. وجُعلت لي الأرض مسجدا و تربتُها طهورًا].

أَخَذ بالزيادة الواردة في رواية مسلم الشافعيُّ وأحمد وأكثرُ أهل الحديث؛ ولذلك لا يَصحُّ عندهم التيمّمُ إلا بالتراب أو بشيء عليه غبارٌ.

ولم يأخُذ أبو حنيفة ومالك بهذا التقييد؛ ولذلك يَجوز عندَهما التيمّمُ بكل شيء أصلُه من الأرض وإن لم يَكن عليه غبارٌ بما في ذلك الرخام والبلاط ونحوه.

42- غريب ألفاظ الحديث

1.**تعريف** الغريب لغةً البعيدُ عن أهله ووطنه.

واصطلاحًا ما وقع في متن الحديث من ألفاظ غامضة تحتاج إلى شرحٍ وبيان.

2.طُرُق بيان معانيه

أ- أن يفسّرَه النبي صلى الله عليه وسلم.

مثاله حديث جبير بن مطعم [إن لي أسماءَ, أنا محمدٌ وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يَمحو الله به الكفر, وأنا الحاشر الذي يُحشر الناس على قدمي, وأنا العاقب الذي ليس بعده أحدٌ.] رواه البخاري ومسلم.

وحديثُ أبي هريرة [مَن تَبِع الجنازة حتى يُصلى عليها فله قيراط والقيراط] رواه البخاري ومسلم.

ب- أن يفسِّره أحدُ رواته كالصحابي فمَن دونَه.

مثاله حديث أبي أمامة [اقرأوا سورة البقرة فإنّ أخذَها برَكةٌ وتركَها حسرةٌ ولا يستطيعُها البَطَلَة].

قال معاويةُ بن سلام – أحدُ رواته- : بَلَغني أنّ البطلةَ السحرةُ.

ج- أن يفسّره أحدُ شُرّاح كُتب السنة مثل القاضي عياض والنووي وابنُ حجر ونحوهم.

د- الرجوع إلى كُتب غريب الحديث.

هـ- الرجوع إلى كتب اللغة.

3.أشهر المصنفات فيه:

- "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام.
- "الفائق" للزمخشري.
- "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير المتوفى سنة 606 هـ، وقد اعتَمده ابنُ منظور في كتابه "لسان العرب" فأدرَجه فيه بتمامه نظَرًا لنفاسته.

43- المتفق والمفترق

1.تعريفه: أن تتّفق أسماءُ الرواة وأسماءُ آبائهم فصاعدا خطًّا ولفظًا وأن تَختلفَ أشخاصُهم.

2.مثالُ من اتَّفقت أسماؤهم وأسماءُ آبائهم:

- الخليل بن أحمد: ستّةُ أشخاصٍ يشتركون في هذا الاسم، أوّلُهم صاحبُ العروض شيخُ سيبويه.

قال أبو العباس المبرّد: "فَتَّش المفتّشون فما وجدوا بعد نبينا صلى الله عليه وسلم مَن اسمُه أحمد غيرَ أبي خليل".

قال ابن الصلاح: "واعتُرِض عليه بأبي السفر سعيد بن أحمد في قول ابن معين, لكن أكثرُ أهل العلم أنّ اسمَه سعيدُ بن يحمد".

مثالُ مَن اتَّفقت أسماؤُهم وأسماءُ آبائهم وأجدادِهم:

- أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص يَتسمُّون بهذا الاسم، وقد وُجدوا في عصر واحد.

مثالُ مَن اتّفقت كُناهم ونسبتُهم فقط:

- أبو عمران الجوني: اثنان؛ الأوّلُ تابعي وهو عبد الملك بن حبيب، والثاني متأخِّر، واسمُه موسى بن سهل البصري.

44- المؤتلِف والمختلِف

1.**تعريف** المؤتلِف لغةً مأخوذ من الإئتلاف, وهو الإجتماعُ والتلاقي.

واصطلاحا اتفاقُ الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خَطًّا واختلافُها لفظًا.

2.**مثالُه** سلّام وسلام, وأكثرُه بتشديد اللّام إلّا خمسة منهم بالتخفيف والدُ عبدِ الله بن سلام الصحابي.

-حِزام وحَرام: الأوّل مستخدم في قريش والثاني في الأنصار.

-عِسْل وعَسَل: والكلُّ من النوع الأول إلّا عَسَل بن ذكوان البصري.

*ضبطُ أسماء بعض رجال الصحيحين والموطأ:

- بشار والد محمد شيخ البخاري وسائرُ ما في الكتابين يسار.

- سيار بن سلامة وسيار بن أبي سيار واسمه وردان من رجال الصحيحين.

- بِشْر هكذا جاء على صورة واحدة في جميع ما في الصحيحين والموطأ سوى أربعة أسماؤهم بالسين هُم عبد الله بن بُسر المازني الصحابي وبُسر بن سعيد وبُسر بن عبد الله الحضرمي وبُسر بن محجن الدَّيلي.

- حارثة هكذا صورة كتابته في جميع المواضع في هذه الكتب الثلاثة سوى رجلين آخرَين هما جارية بن قدامة ويزيد بن جارية.

- خِراش هكذا في الكتب الثلاثة باستثناء والد ربعي بن حِراش.

-حازم وأبو حازم دائمًا في سائر الكتب الثلاثة ما عدى محمد بن حازم وهو أبو معاوية الضرير .

- ليس في الصحيحين إلا زُبيد بن الحارث اليامي وليس في الموطأ إلا زُييد وهو ابن الصلت.

- الهمداني -بالدل المهملة- في سائر الكتب الثلاثة، أمّا الهمذاني فهو من المتأخرين.

وراجِع للاستزادة "مقدمةَ ابن الصلاح".

45- المتشابه

1.تعريفه: أن تتّفق أسماءُ الرواة لفظًا وخطًّا وتختلفَ أسماءُ الآباء لفظًا لا خطًّا أو العكسُ.

2. مثاله: محمد بن عُقيل- بضَمّ العين - ومحمد بن عَقيل - بفتحها -.

- شريح بن النعمان وسريج بن النعمان.

- ومن المتشابه ما اتّفق في الاسم واختَلف في اسم الأب بحرف أو حرفين مثلَ محمد بن حُنين ومحمد بن جُبير.

- ومنه التقديم والتأخير في الأسماء مثل الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود.

3.الكتب المصنفة فيه كثيرةٌ منها الإكمال لأبي نصر ابن ماكولا.

46- طبقات المدلسين

قَسَّم العلماءُ المدلسين إلى مراتبَ كي يُفرّقوا في التعامل مع أحاديث كلِّ من نُسب إلى التدليس, وأوّلُ من تَكلّم في ذلك الحاكمُ ثُم تبِعه العلائي في كتابه "المراسيل", ثم صنّف ابن حجر جزءاً مفرداً في أسماء المدلسين وجَعَل:

مراتب المدلّسين خمسَة:

أ- المرتبة الأولى: مَن لم يدلِّس إلا نادرًا جدًّا, بحيث لا ينبغي أن يُعَدّ في المدلسين

مثل يحي بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وموسى بن عقبة.

ب- المرتبة الثانية: مَن كان إماماً وكان قليل التدليس في جنب ما روى، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقةٍ, فهذا احتَمل الأئمةُ تدليسَه وخرّجوا له في الصحيح وإن لم يصرِّح بالسماع

مثل الثوري في إمامته وقِلّة تدليسه, وابنِ عيينةَ في إمامته وعدمِ تدليسه إلّا عن الثقات.

ج- المرتبة الثالثة: مَن أكثَر من التدليس, فهؤلاء لم يَحتَجَّ الأئمّة بأحاديثهم إلّا فيما صرّحوا فيه بالسماع, ومِن الأئمة مَن رَدَّ أحاديثَهم مطلقاً ومِنهم من قَبِلها.

مثل هشيم بن بشير وقتادةَ وأبي إسحاق السَّبيعي.

د- المرتبة الرابعة: من اتّفَق الأئمةُ على أنه لا يُحتجُّ بشيء من حديثه إلا بما صرّح فيه بالسماع لغلبة تدليسه وكثرته عن الضعفاء والمجهولين.

مثل بقية بن الوليد الحمصي وحجّاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي.

هـ- المرتبة الخامسة: من ضُعّف بأمر آخر سِوى التدليس ثُمّ زادهم التدليس ضعفاً، وأحاديث هؤلاء مردودةٌ وإن صَرّحوا بالسماع.

مثل ابن لهيعة وإبراهيم بن محمد الاسلمي والحسن بن عمارة الكوفي.

معرفة من اختلط في آخر عُمره من الثقات

- عطاء بن السائب: وقد سمع منه الثوري وشُعبة وحمّاد بن زيد قبل الإختلاط.

– حمّاد بن سلمة في قول بن معين والطحاوي وحمزة الكناني، وباقي الرواة سمِعوا منه بعد الإختلاط.

– أبو اسحاق السّبيعي: ويقال إنّ سماع ابن عيينة منه كان بعد الإختلاط.

– سعيد بن إياس الجريري وسعيد بن أبي عروبة: قال ابن معين: "اختلط بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن عام اثنتين وأربعين ومائة."

– المسعودي عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة، وصالح بن نبهان مولى التوأمة.

– عبد الرزاق بن همام: ذَكَر أحمد أنّه عَمِي في آخر عُمره فكان يُلقَّن وأنّه تغيَّر عام مائتين وما بعدها. قال ابن الصلاح: "وجدتُ فيما روى الطبراني عن اسحاق الدّبري عن عبد الرزاق أحاديثَ استنكرتها جدّا، فأحَلتُ أمرَها كلّ ذلك، فإنّ سماعَ الدبري منه متأخرٌ جدا". وقال إبراهيم الحربي: "مات عبد الرزاق وللدبري ستّ أو سبعُ سنين."

47- معرفة الصحابة

1.تعريفه: قال ابنُ حجر في "نزهة النظر" ص111: "الصحابيُّ هو من لَقِي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ومات على الإسلام وإن تَخلّلت ردّةٌ على الأصحّ؛ والتعبيرُ بـ"اللُّقِي" أَولى كي يَدخل فيه العميان ومِنهم عبد الله ابنُ أمّ مكتوم، وبقولنا "مؤمنا به" يَخرج من لقيه كافرا كأبي جهل وأبي لبيب، و بقولنا "وماتَ على الإسلام" يَخرُج عبيد الله بن جحش وعبد الله بن خَطَل؛ [زاد السخاوي مقيس بن حبابة وربيعة بن أميّة بن خلف: أَسلَم يومَ الفتح ثُمّ ارتدّ في خلافة عمر ولَحِق بالروم وتَنَصَّر] قال ابن حجر: وبقولنا "ولو تخلّلَت ردةٌ" وذلك كقصّة الأشعث بن قيس ثُمّ عادَ وزَوّجه أبو بكر أختَه."

وقال ابن الصلاح في ص 396 - 404 ما مُلخّصُه: كُلُّ من رأى النبي صلى الله عليه وسلم فهو مِن الصحابة، وإنّما تَوسَّع العلماءُ فأَعطَوا كلَّ من رآه رؤيةً اسمَ "صحابي" لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم.

قال العراقي:

رائي النبيِّ مُسلِمًا ذو صُحبةِ   و قيل إنْ طالَت ولم تُثبَّتِ
وقيل مَن أَقام عامًا أو غَزا   مَعْهُ وذا لابن المسيِّبِ عَزا
وتُعرَف الصحبةُ باشتهارٍ او   تَواتُرٍ أو قولِ صاحبٍ و لو
قد ادّعاها وهو عدلٌ قُبِلَا   وهم عُدولٌ قِيلَ لا مَن دَخَلَا

قال ابن الصلاح: {وللصحابة بأسرِهم خصيصةٌ، وهي أنّه لا يُسأل عن عدالة أحدٍ منهم، لأنّهم مُعدَّلون بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يُعتدّ به؛ قال الله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للنّاس) آل عمران 110 وقال (وكذلك جعلناكم أمّة وسطا لتكونوا شهداء على النّاس) البقرة 142 ؛ وهذا خطابٌ مع الموجودين حينئذ؛ وفي السنة حديث أبي سعيد "لا تَسُبّوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنّ أحدَكم أَنفق مِثل أُحُد ذهبًا ما بَلَغ مُدّ أحدِهم ولا نَصيفه". والنصييف هو ملءُ الكفّ.} اهـ



***المُكثرون**

قال أحمد: "سِتّةٌ أَكثروا الروايةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم: أبو هريرة و ابنُ عمر وعائشة وجابر وابن عباس وأنس؛ وأبو هريرة أكثَرُهم حديثًا."

***العبادلة**

قيل لأحمد: مَن العبادلة؟ قال: ابنُ عباس وابن عمر وابن الزبير وابن عمرو. قيل له: فابنُ مسعود؟ قال: لا." قال البيهقي: لأنّ ابن مسعود تأخّرَ موتُه، وهؤلاء عُمِّروا حتى احتيج إلى عِلمهم.

وذَكَر ابنُ الصلاح أنّه ثَمّةَ نحو مائتين من الصحابة مِمّن يُسمّى عبد الله.

***كبارُ علماء الصحابة**

قال المسروق بن الأجدع: "وجدتُ عِلم الصحابة انتهى إلى ستة: عمر وعليّ وأبيّ وزيد بن ثابت وأبي الدرداء وابن مسعود."

قال العراقي:

وقال مسروقُ انتهى العلم إلى   ستّةِ أصحابٍ كبارٍ نُبَلَا

زَيدٍ أبي الدرداء معْ أُبَيِّ   عُمَرَ عبدِ الله معْ عليِّ

والخلفاء الراشدون الأربعة أَفضلُ الصحابة الكرام، وأفضَلُهم أبو بكر ثُمّ عمر ثمّ جمهور السلف على تقديم عثمان على عليٍّ إلّا بعضُ أهل الكوفة الذين رَجع مُعظمهم كالثوري وأبي حنيفة.

وقد أَخرج البخاري وأصحابُ السنن عن ابن عمر قال: "كُنّا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نَعدِل بأبي بكر أحدًا ثُمّ عُمر ثمّ عثمان."

وأَفضلُ طبقات الصحابة الخلفاءُ الأربعةُ ثمّ باقي العشرة ثمّ البدريّونَ ثمّ أهلُ أُحُد ثمّ أهلُ بيعة الرضوان.

وأوّلُ مَن أَسلم من الرجال أبو بكرٍ، ومِن النساء خديجة، ومن الصبيان علي، ومن العبيد زيدُ بنُ حارثة.

وآخر مَن مات من الصحابة على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة.

وآخرُ من مات بالمدينة جابرٌ، وقيل سهل بن سعد، وقيل السائب بن يزيد.

وآخر مَن مات بمكة ابنُ عمر، وبالبصرة أنس، وبالكوفة عبد الله بن أبي أوفى، وبالشام عبد الله بن بسر أو أبو أمامة، و بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء، وباليمامة الهرماس بن زياد، وبإفريقية رويفع بن ثابت، وبالبادية في الأعراب سَلَمةُ بن الأكوع رضي الله عنهم أجمعين.

قال العراقي:

والأفضلُ الصديق ثمّ عُمَر   وبعدَه عثمانُ وهو الأكثرُ

أو فَعَليٌّ قَبْله خُلْفٌ حُكِي   قلتُ و قولُ الوقف جا عن مالكِ

فالستّة الباقون فالبدريّهْ   فأُحُدٌ فالبيعةُ المَرضيّة

إلى أن قال:

وماتَ آخِرًا بغيرِ مِرْيةِ   أبو الطُّفَيل ماتَ عام مائةِ

48- معرفة التابعين

طَبَقاتُهم:

الأولى كبارُ التابعين **مِثلَ** قيس بن أبي حازم وأبو عثمان النهدي وأبو وائل وأبو رجاء العطاردي وسعيد بن المسيب.

الثانية مَن وُلد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم – ولَم يُدركه – بسبب أنّه كان دُون الخمس سنين، **مِثلَ** أبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف وأبي إدريس الخولاني وعبد الله بن أبي طلحة.

المُخَضرمون هم الذين أدركوا الجاهليةَ وحياةَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلموا لكنْ لا صُحبة لهم. واسمُ "المخضرم" مأخوذ من الخضرمة –وهي القَطعُ– والمعنى أنّهم قُطِعوا عن نظرائهم من الصحابة حيثُ كانوا أحياءَ آنذاك لكنّهم لم يَرحلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ **مِثل** عمرو بن ميمون و أبو عثمان النهدي و أبو مسلم الخولاني و الأحنف بن قيس.

الفقهاءُ السبعة مِن أكابر التابعين، وهم ابنُ المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله المسعودي وسليمان بن يسار. وسابعهم مختلَفٌ فيه؛ قيل هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقيل سالم بن عبد الله بن عمر وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن.

أفضلُ التابعين سعيدُ ابن المسيِّب عند أهل المدينة وعامّةِ البلاد، وأُويس القرني عند أهل الكوفة، والحسن البصري عند أهل البصرة.

سيدة التابعين من النساء حفصةُ بنت سيرين وعمرةُ بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة وأمّ الدرداء الصفري واسمُها هجيمة .

49- معرِفةُ الألقاب

غَلَب اللقَبُ على بعض أهلِ العلم حتى صار يُعرَفُ به أكثرَ ممّا يُعرف باسمه واسم أبيه.

مثل الأعمش: سليمان بن مهران الإمام الكوفي الشهير؛ وكان به عَمَشٌ أي ضعفٌ في البصر.

الجاحظ: عمرو بن بحر، وكانت عيناه بارِزتين.

غندر: محمد بن جعفر البصري، ولُقّب به حين قَدِم ابنُ جريج البصرةَ وحَدَّث أهلَها بحديثٍ عن الحسن البصري فجعلوا يُشغّبون عليه، وكان محمد بن جعفر معهم قد أكثَر من التشغيب عليه فقال له ابنُ جريج: اسكت يا غندر، وأهلُ الحجاز يُسمُّون المشغّب غُندرا، فصار لقبًا له، ولُقِّب به غيرُ واحدٍ بعدَه.

بندار: محمد بن بشار, شيخ البخاري, وهو تلميذ غندر المتقدِّم. والبنادرةُ التجّارُ الذين يُخزّنون البضائعَ للغلاء, والمراد هنا أنّه الذي جمع الحديث واختزنه في ذاكرته.

صاعقة: محمد بن عبد الرحيم, أحد شيوخ البخاري. لقِّبَ "صاعقة" لشدّة حفظِه حيث كان يَستحضرُ الأحاديثَ بسرعة الصاعقة.

مُطيَّن: لُقِّبَ به أبو جعفر الحضرمي؛ كان يَلعب مع الصبيان بالطين فطيّنوا ظهرَه, فمرَّ به أبو نعيم وقال له: مالَك لا تَحضر مَجلس العلم يا مُطيَّن.

50- معرفة الإخوة والأخوات

هو فنٌّ خاصّ يُعرَف مِن خلالِه الإخوةُ مِن الذين ليسُوا بإخوة.

مثال عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار ومالك بن دينار ليسوا بإخوة مع اتحادِ اسماء آبائهم.

مثالٌ لإثنين مِن الصحابة: عُمر وزَيد ابنا الخطاب.

مثال لثلاثة من الصحابة: عليٌّ وجعفر وعقيل بنو أبي طالب.

مثال لأربعة من أتباع التابعين: سُهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبي صالح السمّان.

مثال لخمسة من أتباع التابعين: سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عُيينة؛ حَدَّثوا عن آخرِهم.

مثال لستّة من التابعين: محمد وأنس ويحي ومعبد وحفصة وكريمة بنو سيرين؛ أكبرُهم معبد وأصغرُهم حفصةُ وأشهرُهم محمدٌ. وهُم من أهل البصرة لا صِلةَ لهم بسيرين صاحبة مارية القبطية, فتلك وهَبها النبيُّ صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت.

مثال لسبعة من الصحابة: النعمان ومعقل وعقيل وسويد وسنان وعبد الرحمن وعبد الله بنو مقرن؛ كلُّهم صحابةٌ مهاجرون ولم يُشاركهم في هذه المَكرُمة أَحَد.

51– معرفة الموالي من الرواة والعلماء

1.تعريف الموالي جمع مَوْلَى, يُطلق على معانٍ متعددة منها المالكُ والسيد والمنعم والناصر والحليف والمعتِق – بكسر التاء – والمعتَق – بفتحها –. والموالاة ضِدُّ المعاداة.

2.أنواعه:

أ– مولى العَتاقة – بفتح العين – **مثل** أبي البَختَري – بفتح الباء والتاء – الطائي: تابعي، اسمُه سعيد بن فيروز, مولى طيّء, كان سيّدُه مِن طيء فأعتَقه.

وأبو العالية الرياحي التميمي: اسمُه رُفيع بن مِهران, كان مولى امرأةٍ من بني رياح.

وعبد الله بن المبارك المروزي الحنظلي مولاهم.

ب– مولى الحِلف: **مِثل** الإمام مالك بن أنس الأصبحي التميمي, هو وقبيلتُه أصبحيّون حميريّون صليبةً, وهم موالي لتيم قريش بالحِلف.

ج– مولى الإسلام: **مِثل** الإمام البخاري الجعفي مولاهم, نُسب إلى الجعفيّين, وهُم من العرب لكنْ جَدُّه المغيرةُ أسلَم على يدي اليمان بن أخنس الجعفي حاكم بُخارى.

وربّما قيل مولى فلان للُزومه إيّاه, وذلك مثل مقسم مولى ابن عباس.

ولمّا قُبِض العبادلة صار الفقه في أكثر البلاد إلى الموالي, عطاء بمكة وطاوس باليمن والحسن بالبصرة ويزيد بن أبي حبيب بمصر ومكحول بالشام والضحاك بن مزاحم بخراسان.. وغيرُهم كثير.

52- الإسرائيليات و كيفية التعامل معها

1.تعريفُها: هي الأخبار والمعلومات المنقولة إلينا عبر كُتب الأقدمين من اليهود والنصارى أو عبر علمائهم.

2.كيفية التعامل معها: أخرج البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "بلغوا عني و لو آية، وحَدّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج، ومَن كَذَب عليّ متعمّدا فليتبوأ مقعده من النار."

وأخرج البخاري 7361 عن أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويُفسّرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تصدّقوا أهلَ الكتاب ولا تكذّبوهم وقولوا (آمنّا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم)."

وأخرج البخاري 7361 ومسلم 2386 عن حميد بن عبد الرحمن أنّه سمع معاوية بن أبي سفيان يُحدّث رهطا من قريش بالمدينة، وذَكَر كعب الأحبار فقال: "إنْ كان مِن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، و إنْ كُنّا مع ذلك لنَبلُو عليه الكذب."

ويُستفاد من هذه الأحاديث والأخبار والآثار جوازُ التحديث عن أهل الكتاب ووجوب الحذر مع ذلك، فلا نصدقهم إلا بعد أن يقوم الدليل على صدقهم ولا نكذبهم أيضا إلا بدليل يدل على كذبهم. وخلاصةُ القول في الإسرائيليات أن نَعرضها على أصولنا من الكتاب والسنة، وأن ننزّلَها على ثلاث مراتب:

أ- المرتبة الأولى: ما شهد الدليل على صدقه وثبوته، **مثل** صيام يوم عاشوراء، ففي الحديث [أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود صياما يوم عاشوراء فقال لهم: "ما هذا اليوم الذي تصومونه؟" فقالوا: هذا يومٌ عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه وغَرَّق فرعون وقومَه، فصامه موسى شكرًا فنحن نصومه؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نحن أحقُّ وأَولى بموسى منكم"؛ فصامه وأَمَر بصيامه.] أخرجه البخاري 2004 ومسلم 1130 من حديث عائشة وأبي موسى ومعاوية وغيرِهم بألفاظٍ متقاربة، وهو حديثٌ مشهور.

فهذه المعلومة التي نقلها الإسرائيليون إذًا صحيحةٌ لأنّها ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم وشهِدَ بصدقها.

مثال آخر: أخرج البخاري 3635 ومسلم 1699 عن ابن عمر قال: جاء اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أنّ رجلا وامرأةً منهم زنيا، فقال: "ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟" فقالوا: نَفضحهم ويُجلدون، فقال عبد الله بن سلام: كَذَبتم، إنّ فيها الرجم. فأتَوا بالتوراة فنشروها فقرؤوها حتّى إذا مَرُّوا بآية الرجم، وضع الذي يقرأ يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال عبد الله بن سلام: "ارفع يدك"، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم، فأُمِر بهما فرُجِما" وخرّجه مسلم من حديث البراء بن عازب وأبي موسى أيضًا، فهو حديث مشهور.

إنّ هذه المعلومة وإن وردت في التوراة المحرفة إلّا أنها من المعلومات الثابتة فيها التي لم تَطُلْهَا يدُ التحريف، وقد أقرّها نبينا صلى الله عليه وسلم وحَكَم بمقتضاها، ولو كانت غيرَ صحيحة لنَزل الوحي ببيان ذلك.

ب- المرتبة الثانية: ما شَهِد الدليل بكَذِبه وبطلانه لكونه مناقضًا للكتاب أو السنة أو الواقع أو العلم، مِثلَ مروياتِ بعضِ كُتب التفسير وقَصصِ الأنبياء والتاريخ فيها طعنٌ في عصمة الأنبياء، من ذلك قصّةُ داود مع امرأة القائد، وكيف كان عليه السلام يُرسل القائد في مقدمة الجيش دائما كي يُقتل فيَتزوج امرأتَه مِن بعده، ومِن ذلك كذِبُهم على سليمان وموسى، ومن ذلك قصّةُ مَرضِ أيوبَ الذي نَفَّر عنه قومَه حتى أَلقَوه عند القمامة، وقصةُ سهيل اليمني الظالم الذي كان يَجبي الضرائب من الناس فمَسَخه الله نجمًا، فصار هو المعروف اليوم بنجم سهيل بزَعمهم،.وقصة المرأة التي فتَنت الملكين فمَسَخها الله شهابا يُعرف بكوكب الزهرة .. إلى غير ذلك.

ومن المعلومات الخاطئة في المرويات الإسرائيليات زَعمُهم أنّ الأرض على ظَهر حوتٍ كلّما تَحرّك حَصَلت هزاتٌ وزلازلُ، وقولُهم –أعني اليهود– إنّ اليهودي لن يُعذَّبَ، ولو عُذِّب فإنّه لن تَزِيدَ مدّةُ عذابِه على سبعةِ أيام؛ وقد كَذَّبهم الله تعالى بقوله: "وقالوا لن تمسّنا النار إلا أيّاما

معدودة قل أَتّخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله ما لا تعلمون" (البقرة 80)

ج- المرتبة الثالثة: مافيه عِبرةٌ أو توضيح أو تفصيل لبعض معاني الآيات، فمِثل ذلك لابأس أن يُذكر على سبيل العظة أو التوضيح، ومنه قصّة البقرة التي أُمروا أن يذبحوها، وأنّها كانت مِلْكًا لفتاة يتيمةٍ في مدينة الرملة من أرض فلسطين، وأنّ أباها كان رجلا صالحا يُنفق مالَه في أوجُهِ الخير ولم يَترُك لابنته سوى عِجلةٍ صغيرة كَبُرت بعد ذلك واشتَمَلت على أوصاف البقرة المطلوبة، ثُمّ إنّ القوم ساوموا عمّ الفتاة في ثمن البقرة فطَلب مالًا كثيرا - قيل ما يَملأ داخل جلدِها ذهبًا - فأغنى الله هذه الفتاة بسبب صلاح أبيها، ويشهد لهذا المعنى قصةُ اليتيمين في سورة الكهف حيث حفظ الله مالهما الذي تحت الجدار وكان أبوهما صالحا؛ و قصة مريم كذلك حيث لم يستغرق حملها ووضعها إلا زمنًا يسيرا، وكان يأتيها رزقها بكرة وعشيا وتجد الفواكه في غير موسمها..

كلّ ذلك من آثار رحمة الله وقدرته وإكرامه لهؤلاء الصّديقين، ولا مناقضةَ فيه للشرع أو السنن الكونية أو العلم التجريبي بحالٍ من الأحوال.

53- كتابة الحديث

قال ابن الصلاح: "اختلف الصدر الأول في كتابة الحديث، فمنهم من كره كتابة الحديث والعلم وأمروا بحفظه، ومنهم من أجاز ذلك؛ وممَّن رُوِّينا عنه كراهة ذلك عمرُ وابن مسعود وزيدُ بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد في جماعة من الصحابة والتابعين؛ ورُوِّينا عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن، ومن كَتب عني شيئا غير القرآن فليَمحُه." أخرجه مسلم. وممَّن رُوِّينا عنه إباحةَ ذلك أو فعلَه عليٌّ وابنُه الحسن وأنس وعبد الله بن عمرو في جمعٍ آخرين من الصحابة والتابعين." اهـ

قلت: والنصوص المشهورة في جواز الكتابة ثلاثة:

- أوّلُها خبرُ البخاري 111 ومسلم 1370 من طُرق متعددة عن عليّ أنه خطب الناس فقال: "من زَعم أنّ عندنا شيئا نقرأه إلّا كتابَ الله وهذه الصحيفةَ فقد كَذَب." - صحيفةٌ معلَّقة قي جراب سيفه فيها العَقلُ وفي رواية أسنانُ الإبل والجراحاتُ وفكاكُ الأسير ولا يُقتل مسلمٌ بكافر والمدينةُ حَرَمٌ ما بين عير إلى ثور وذمّةُ المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ومن ادَّعِيَ إلى غير أبيه أو ائتمن إلى غير مواليه فعليه لعنةُ الله والملائكة والناسِ أجمعين.

- ثانيها خبرُ أبي شاه الذي أخرجه البخاري 112 ومسلم 1355 من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس في فتح مكة.. وفيه: فقال رجلٌ من أهل اليمن يُقال له أبو شاه: يا رسول الله اكتُب لي هذه الخطبة، فقال صلى الله عليه وسلم: "اكتُبوا لأبي شاه." وأبو شاه فارسي الأصل أقام باليَمن وأكرَمه الله بالإسلام.

- ثالثها الخبرُ الذي أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم والطبراني والخطيب من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص قال: كنتُ أكتُب كلَّ شيء سمعتُه من النبي صلى الله عليه وسلم فنهتني المشيخة من قريش وقالوا إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يَتكلّم في الغضب والرضا؛ قال فأمسكت عن الكتابة ثُمّ لَقِيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرتُ له ذلك فقال: "اكتُب فوالذي نفسي بيده - و أشار إلى فمه - ما يَخرج منه إلّا الحقُّ".

ويُجمَع بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر بحَمل نهي النبي عن الكتابة على العموم أي نهَى عمومَ الصحابة وحَمْلِ إذنِه على الخصوص أي أَذِنَ لبعضهم في حالاتٍ خاصّة، وقد بَعثَ هو صلى الله عليه وسلم الكُتُبَ والرسائل إلى الملوك والأعراب والقبائل.

وعلّةُ منعه صلى الله عليه وسلم من كتابة الحديث خَشيةُ إختلاطه بالقرآن، وكان كثيرٌ من الصحابة يَكتبون سور القرآن على ما يتيسر لهم من الجلود والحجارة والعظام فخَشي عليه السلام أن يُلحِقوا بكتاباتهم بعضَ الأحاديث النبوية، ثُمَّ يطولُ عليهم الزمنُ فلا يميّزون هذا من ذاك. ولمّا كان عهدُ عثمانَ جَمَع القرآن، وجَمَع الناسَ على مصحفٍ واحد عُرِف بعد ذلك بـ"المصحف الأُمّ". ثُمّ في عهد عُمر بن عبد العزيز تَرَجّحَت المصلحةُ في تدوين الحديث فدُوِّن.

54- آداب الشيخ

علمُ الحديث شريفٌ؛ وهو طاعةٌ لله تعالى، لذا وجب على حامِله أن يَتخلّق بصفاتٍ أهمُّها:

أولا: تصحيحُ النية وإخلاص العمل لله تعالى وتجنُّب حبِّ الرياسة والشهرة ونحوها. ففي الصحيحين وغيرهما حديث عمر رضي الله عنه: "إنّما الأعمال بالنيات.."

ثانيا: الاجتهاد في حفظ الحديث ومذاكرته قبل التحديث به.

ثالثا: الحرصُ على نشر الحديث وتبليغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رابعا: عدمُ التحديث في حضرةِ مَن هو أولى منك، توقيرا له واحتراما لسنّه أو علمه؛ وهذا المعنى يشملُ الوعظَ والتدريس والخطابة.

خامسا: إرشاد الطلبة إلى الانتفاع بأهل العلم، وعدمُ منعهم من حضور مجالس غيره من المحدّثين.

سادسا: حضور مجلس الحديث في سمتٍ وهيبة ووقارٍ وأدب. روى الخطيب وابن الصلاح عن مالك أنه كان يَتوضّأ إذا أراد التحديث ويُسرّح لحيته ويَتمكّن من جلوسه بوقار وهيبة ثُمّ يُحدّث؛ فقيل له في ذلك فقال: "أُحبّ أن أعظّم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم." وكان إذا رفع أحدٌ صوته في المجلس زجره وتلا قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي" يقول: فمن رَفع صوته عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنما رفع صوته فوق صوتِه.

سابعا: الإقبال على الحاضرين جميعا وعدمُ تخصيص بعض الحاضرين بالعناية والكلام دون البعض الآخر.

ثامنا: افتتاح الدرس بالتسمية والحمد والثناء على الله والصلاة والسلام على رسوله عليه الصلاة والسلام مع دعاء يَليق بالمقام.

تاسعا: توضيح المعاني الخفية في الحديث وشرح الألفاظ الغريبة ولو بإيجازٍ.

عاشرا: اجتناب ما لا تحتمله عقول الحاضرين. أخرج البخاري عن علي قال: "حدِّثوا الناسَ بما يَعرفون، أتحبّون أن يُكذَّب اللهُ ورسولُه." وأَخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن مسعود قال: "ما أنت بمحدّثٍ قومًا حديثًا لا تبلُغه عقولُهم إلّا كان لبعضهم فتنةً."

من ذلك أن يحدّث المرء عمومَ الناس عن مسائلَ دقيقةٍ في باب القضاء والقدر أو أن يكلّمهم حول على النصوص المتشابهة ويستعرض آراء العلماء فيها ويناقشها.

وعلى المدرِّس أو الواعظ اجتنابُ الحديث عن نقصان عقلِ المرأة ودينِها مثلًا في مجلسٍ أكثَرُه نساءٌ علمانيات أو غيرُ متدينات لئلّا يُحرَّف قصدُه ومرادُه؛ والمقصودُ تنبيه المتكلّم إلى أهمية أن يَختار المقال المناسبَ لأحوال السامعين ومدارِكهم.

55- آداب طالب الحديث

يجب على الطالب أن يحرِص على ما يلي:

أولا: إخلاص النية لله. روى الخطيب وابن عبد البر عن الثوري قال: "لا أَعلمُ عملًا أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به."

ثانيا: التخلق بالأخلاق الفاضلة والإتصاف بالصفات الحميدة.

ثالثا: العمل بما يَسمعه من الحديث امتثالا للمأمورات واجتنابا للمنهيات واجتهادا في الإتيان بفضائل الأعمال والتزين بمكارم الآداب؛ فإنّ ذلك زكاةُ الحديث كما أنّ في المال زكاة.

روى ابنُ الصلاح عن بشر بن الحارث الحافي الصوفي قال: "يا أهل الحديث أدُّوا زكاةَ الحديث، اعملوا من كلّ مائتي حديث بخمسةِ أحاديثَ."

وقال وكيع: إذا أردتَ حفظَ الحديث فاعمَل به.

وقال عمرو بن القيس الملائي: إذا بلغك شئ من الخير فاعمل به تكُن من أهله.

رابعا: تقوى الله تعالى في السر والعلن وسؤالُه التوفيقَ والسداد والسيرُ على المنهج القويم.

خامسا: احترامُ الشيخ وتوقيرُه والصبر على جفائه، وذلك من إجلال العلم ومن أسباب الإنتفاع به. وعلى الطالب أن يَبَرَّ بشيخه كما يَبَرُّ بوالديه، فلا يُكثر عليه من الأسئلة أو الإتصالات أو الزيارات، وليَحذر إظهارَ أخطاءِ شيخِه بين الطلبة، وإن كان لا بدَّ فليَكُن بطريقة لائقة. وليُعلم أيضًا أنّ احترام الشيخ إنما يكون ضمن ضوابط الشرع من غير تقديس أو ادّعاء عصمةٍ. وقد بلغ الغلو ببعضهم إلى أن قال: "ينبغي للمريد أن يكون بين يدَي معلّمه كالميت بين يدي مغسّله." وهذا شطَطٌ وغلوّ. كما لا ينبغي للطالب أن يُنزّل شيخَه منزلةَ الصديق أو القرين.

سادسا : عدم الحياء في تلقي العلم والسؤال عنه. في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: نِعم النساء نساءُ الأنصار ما كان يَمنعهن الحياء أن يتفَقّهن في الدين.

وقال وكيع: لا يَنبل الرجل حتى يَكتب عمّن هو فوقه وعمّن هو مثله وعمّن هو دونَه.

كلُّ ذلك مع التواضع في طلب العلم والبُعد عن الكِبر.

قال البخاري في كتاب العلم: قال مجاهد بن جبر: "لا يَنال العلم مستحيٍ ومُستكبِر."

سابعا: البداية بجمع الحديث والعلم في بلدته ثم في مدينته ثمّ يرحل في بلده ثم يرتحل إلى البلاد الأخرى.

ثامنا: على الطالب إن ظَفر بمجالسة عالم متثبت أن يَنصح غيره من الطلبة بالإفادة منه، إذ من اللؤم منعُ الخير عن الغير، والموفَّق من أحبّ لغيره ما يحبّ لنفسه.

تاسعا: التعرُّفُ على الصحيح للعمل به وعلى السقيم لتجنُّبِه، وتركُ الأقوالِ المرجوحة والضعيفة.

عاشرا: الحرصُ على حفظ القرآن الكريم أوّلًا، ثُمّ الشروعُ في حفظ الحديث النبوي، فيبدأ بـ"الأربعين النووية" مثلا، ثم يَنتقل إلى "عمدة الأحكام" للمقدسي ثمّ "مختصر البخاري" للزبيدي، فإنّ مؤلِّفَه حَذف الأسانيد وألغى المكرَّر وأسقط المعلَّقات، ثمّ يَنتقلُ إلى صحيح مسلم ثم الموطأ وهكذا.

56- أنواع التصانيف في الحديث الشريف

الجوامع: جمع جامع وهو كلُّ كتابٍ جَمع فيه مؤلِّفُه أبوابَ التوحيد والعبادات والمعاملات والسِّير والمناقب والترغيب والترهيب وأشراطَ الساعة وغيرَها.. **مثل** صحيح البخاري فإنه مرتَّبٌ على أبواب العلم، أوّلُه باب بدء الوحي وآخرُه كتاب التوحيد.

ومن العلماء من رَتّب جامعه على حروف المعجم كما صَنع صاحبُ كتاب "كنز العمال" السيوطيُّ في الجامع الصغير والكبير.

المسانيد: جمع مسند، وهو كلُّ كتابٍ جَمع فيه صاحبُه مرويّاتِ كلِّ صحابيٍّ على حِدة دون نظرٍ إلى تَعلُّق تلك الأحاديث بأبواب العبادات أو المعاملات أو غيرها. **مثل** "مسند الإمام أحمد" الذي افتُتِح بذِكر أحاديث أبي بكر الصديق ثُمّ أحاديث عمر ثمّ بقيّةِ العشرة ثمّ إلى أحاديثِ السابقين الأولين ثمّ أحاديثِ الأنصار ثمّ باقي أهل القبائل والبلدان، ثمّ ذَكر مرويّاتِ النساء ابتداءً بأمهات المؤمنين فمن بَعدَهنّ.

السنن: هي الكتب المصنَّفة على أبواب الفقه المبدوءةُ غالبًا بباب الطهارة ثمّ الصلاة ثمّ سائر أبواب الفقه، وقد يعرض أصحابُها أحاديثَ مباحثِ الإيمان والفضائل ونحوها لكنْ من تركيزٍ كبيرٍ عليها **مثل** سنن أبي داود والنسائي وغيرهما.

المعاجم: جَمعُ مُعجَمٍ، وهو كلُّ كتابٍ جَمَع فيه مؤلّفُه الأحاديثَ مرتّبةً على أسماء شيوخه وفق الترتيب الأبجدي لحروف المعجم، فيبدأ مثلًا بمَن اسمُه آدم ثمّ أبان ثمّ إبراهيم إلى أن ينتهيَ إلى حرف الياء، **مثلَ** المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني؛ وأحيانا يُرتّب صاحبُ المعجم الأحاديثَ باعتبار تفاضُل الشيوخ أو تقدُّم تواريخ وَفياتِهم.

الأجزاء الحديثية: هي كلُّ كتابٍ جُمعت فيه الأحاديثُ عن رجلٍ واحد سواءٌ كان صحابيّا أو تابعيا أو غير ذلك؛ مثل جزء أحاديث أبي بكر الصديق وجزء أحاديث مالك بن أنس إلخ.. وربما كانت أحاديث الجزء متعلّقةً بموضوعٍ واحدٍ مثل "جزء رفع اليدين في الصلاة" للبخاري أو

"جزء خلق أفعال العباد" وكُتب محمد بن عبد الله القرشي المعروف بابن أبي الدنيا على هذه الشاكلة.

المستدرك: لم يصل إلينا إلّا كتابٌ واحد معروف بـ"مستدرك الحاكم على الصحيحين"، وقد أَورد فيه صاحبُه أحاديث يراها صحيحةً لم يُخرجها الشيخان منها ما كانت على شرطهما معًا فكان ينبغي عليهما أن يخرجاها، ومنها ما هي على شرطِ أحدهما، ومنها ما ليست من هذا القبيل ولا ذاك لكنّها صحيحةٌ مطلقًا. وقد وُفّق الحاكم في بعض استدراكاته وأخفق في البعض الآخَرِ فخرّج أحاديثَ ضعيفة ومعلولة ومضطربة وواهية أحيانا، وتعقبه الذهبي فوافقه في أحكامه تارةً وخالَفه تارةً أخرى. وقد قمتُ بتعقبّهما في تحقيقي للمستدرك الذي طُبع حديثا.

المستخرجات: هو كلُّ كتابٍ خرّج فيه مؤلفُه أحاديثَ كتابِ غيرِه بأسانيدَ خاصّةٍ به بشرط أن لا يَجتمع مع صاحب الكتاب بل يَجتمع معه في شيخه أو شيخِ شيخه أو مَن فوقَه، وبشرط أن يَتّحد الصحابي، ويُشترط في المتن كذلك أن يكون متحدًا لفظًا أو معنًى؛ **مثل** مستخرج الإسماعيلي والبرقاني على صحيح البخاري ومستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم ومستخرج أبي نعيم على الصحيحين.

مثال تطبيقي: حديث "إنّما الأعمال بالنيات.." خرّجه البخاري عن الحميري عن ابن عيينة عن يحي بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة الليثي عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

يقوم المحدّث صاحب المستخرج بتخريج هذا الحديث من طريق أبي اسحاق السراج عن الحميدي إلى آخر السند.. و ربّما غَيّر في لفظه قليلًا فيرويه "إنّما الأعمال بالنية" وربّما رواه بلفظ "الأعمال بالنية". وهو لا يتصرف في المتن باجتهادٍ من عنده إنما يرويه كما سمِعه.

57- فوائد المستخرجات:

- الوقوف على متابعاتٍ لبعض رجال البخاري أو مسلم تحصل بها تقوية مروياتهم.

- العثور على تصريح المدلس أحيانا أو غيرِه بالسماع من شيخه.

- تحصيل زيادة ألفاظ في المتن يتبين بها سببُ وروده ويَتضح بها معناه.

كتب العلل: هي الكتب المشتملة على أحاديث فيها خلل وضعف مع بيان هذه العلل التي تؤدي غالبا إلى ضعف الحديث وربما يبقى الحديث صحيحا لكن يكون الخلل في السند كأن يصوب هذا العالم كون الحديث عن صحابي آخر وأنه صحيح، فحينئذ يبقى المتن صحيحا.

أوّلُ من ألَّف في العلل علي بن المديني شيخ الإمام البخاري، ثم عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي فيما جمع عن أبيه وأبي زرعة الرازي، وكتابه في مجلدين مرتَّب على الأبواب الفقهية. وثمَّةَ موسوعةٌ كبيرة في هذا الفن للإمام الدارقطني تقع في نحو خمسة عشر مجلدا كما أنّ هناك "كتاب العلل المتناهية" لابن الجوزي صاحب كتاب الموضوعات.

كتب الأطراف: سُميت بذلك لأن صاحب الكتاب يَذكر طَرَف الحديث فقط أي بعضَ الحديث -وهو الفقرة الأولى منه- بحيث يُعرف باقيه وتمامُه.

لكن يأتي بطرف الحديث من الصحيحين مثلًا إذا كان قَصَد وضْع كتابِه في أطراف الصحيحين أو من الكتب الستة إذا كان قصد وضعَ كتابٍ في أطراف أحاديث الكُتبِ الستة كما صَنع الحافظ المزي.

مثال تطبيقي: يقول المحدث صاحب كتاب الأطراف: [حديث "إنما الأعمال بالنيات.." خرّجه البخاري عن الحميدي عن سفيان بن عيينة عن يحي بن سعيد الأنصاري ... عن عمر مرفوعا: "إنما الأعمال بالنيات..."

وأخرجه مسلم عن قتيبة بن سعيد عن ابن عيينة به.

وأخرجه أبو داود عن أحمد بن حنبل عن ابن عيينة به..]

وهكذا يَذكر باقي الكتب الستة إنْ كان الحديث فيها كلِّها.



58- طبقات رواة الكتب الستة

قسم الحافظ ابن حجر في مقدّمة كتابه تقريب التهذيب رواة الكتب الستة إلى اثنتي عشرة طبقة:

الأولى: الصحابةُ على اختلاف مراتبهم.

الثانية: كبار التابعين كابن المسيب، قال: "فإن كان مخضرما صرّحتُ بذلك."

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن البصري وابن سيرين.

الرابعة: من كانت جُلُّ رواياتِهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة.

الخامسة: صغار التابعين الذين رأوا الواحد والإثنين ولم يثبت لبعضهم سماعٌ من الصحابة كالأعمش.

السادسة: من عاصروا الخامسة لكن لم يَثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة كابن جريج.

السابعة: كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم كيزيد بن هارون والشافعي والطيالسي وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممّن لم يَلقَ التابعين كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الوسطى منهم كالذهلي والبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي.

قلت: أهلُ الطبقة العاشرة فما بعدها هم تبعُ تبعِ الأتباع.

59- أهم رموز رجال الكتب الستة كما جاء في تقريب ابن حجر

يُرمَزُ للبخاري في الصحيح بـ : خ. وللبخاري في التاريخ الكبير بـ خت. وللبخاري في الأدب المفرد بـ خ.

ولمسلم: م. ولأبي داود: د. وله في المراسيل: مد.

وللترمذي: ت. وله في الشمائل: تم.

وللنسائي: س. ولابن ماجه: ق.

فإن روى الستةُ لرجل رُمز له بـ : ع. وإن تفرد عنه أصحابُ السنن الأربع رُمِزَ له بـ: 4.

مراتب الرواة من حيث التعديل والجرح كما في التقريب:

قَسَّم ابنُ حجر أحوالَ الرجال إلى اثنتي عشرة مرتبة:

الأولى: الصحابة.

الثانية: من أُكِّد مدحُه بأفعل مثل "أوثق الناس". أو بتكرير الصفة مثل "ثقة ثقة" أو "ثقةٌ حافظ".

الثالثة: ثقة أو متقِن أو ثَبْتٌ.

الرابعة: مَن قصُر عن الدرجة الثالثة قليلا: صدوق، لا بأس به، ليس به بأسٌ.

الخامسة: من قَصُر عن الرابعة قليلا: صدوقٌ سيّءُ الحفظ، صدوق يَهِم، صدوق له أوهام، صدوق يخطئ، صدوق تغيّر بأَخَرَة.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل فهو: مقبول أي حيث يتابع، وإلّا فهو ليّن.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يُوثَّق فهو مستورٌ أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيقٌ لمعتبَرٍ وضُعِّف فهو ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه إلا واحدٌ و لم يوثَّق فهو مجهول.

العاشرة: من لم يُوثَّق وضُعِّف بقادح فهو متروك الحديث، واهي الحديث، ساقط.

الحادية عشرة: من اتُّهِم بالكذب.

الثانية عشرة: من أُطلق عليه اسم الكذب والوضع.



60- حكم روايات هؤلاء حسب هذه الطبقات

الطبقة الأولى وهُم الصحابة غيرُ خاضعين لمسألة الجرح والتعديل أو النظر في حديثهم بل جميعُهم عدول ضابطون حافظون لما ينقلونه من عِلمٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافًا للروافض الذين يتفقون بطوائفهم على جرح عامّة الصحابة؛ لذا إذا سمِعت من يطعن ولو في واحدٍ من الصحابة مثل معاوية أو عمرو بن العاص فاعلم أنه شيعي؛ فإذا طعن في عددٍ منهم فاعلَم أنه غالٍ في التشيع، فإن سَبَّ فهو رافضي، فإن كفّر فهو غالٍ في الرفض.

الطبقة الثانية والثالثة: رجال الحديث الصحيح.

الطبقة الرابعة: رجال الحديث الحسن.

الطبقة الخامسة إلى التاسعة: حديثُهم ضعيف.

الطبقة العاشرة و الحادية عشرة: حديثهم شديدُ الضعف.

الطبقة الثانية عشرة: حديثهم موضوعٌ مكذوب.

تنبيه: يُستثنى من الطبقة السابعة من روى عنه جمعٌ من الثقات - ثلاثةٌ فأكثر - فإنّ هؤلاء قد قَبِلَ حديثَهم بعضُ المتقدّمين وكثيرٌ من المتأخرين وعامة المعاصرين مثل الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني والشيخ شعيب الأرناؤوط وشيخنا عبد القادر الأرناؤوط وغيرُهم.